التعقُّبَاتُ النَّحْوِيَّةُ لابْنِ عَطِيَّةَ عَلَي الإمَامِ المَهْدَوِيِّ
دِرَاسَةٌ وَنَقْدٌ "

إعداد

د/محمد محفوظ محمد عمر

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط ، مصر.

" التَّعَقُّبَاتُ النَّحْوِيَّةُ لابْنِ عَطِيَّةَ عَلَي الإِمَامِ المَهْدَوِيِّ دِرَاسَةٌ وَنَقْدٌ "

محمد محفوظ محمد عمر

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بأسيوط ، مصر.

البريد الإلكتروني: mohamedomar.47@azhar.edu.eg

الملخص :

يهدف هذ البحث الي إيضاح التعقبات النحوية لابن عطية علي الإمام المهدوي، والإفصاح عن مجملها ، حيث إن ابن عطية يورد في أثناء تفسيره تعقيبات لبعض المواضع علي الإمام المهدوي ، فأردت جمع هذه المواضع ودراستها ، ناظراً فيها من حيث صحة المأخذ وضعفه ، وهل هي تتسم بالموضوعية أم فيها تحامل وإجحاف علي الإمام المهدوي؟ .

وقد جاء البحث في: مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين ، وفهارس فنية . فالمقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث . والتمهيد : تناولت فيه التعريف بابن عطية والمهدوي بإيجاز ، والفصل الأول ذكرت فيه التعقبات في الأحكام النحوية . والفصل الثاني ذكرت فيه التعقبات في الأعاريب القرآنية . والخاتمة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

الكلمات المفتاحية : ابن عطية ، المهدوي ، تعقبات ، دراسة ، نقد .

Abstract

Mohamed Mahfouz Mohamed Omar.
Linguistics Department, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt
Email: mo01123900405@gmail.com

Abstract

This research aims to clarify the grammatical comments of Ibn Attiya on Imam al -Mahdawi , and to disclose their entirety, as Ibn Attiya provides comments during his interpretation of some places on Imam al-Mahdawi, so I wanted to collect these places and study them, examining them in terms of the validity and weakness of the interpretation, and whether they are characterized by objectivity. Or is there prejudice and injustice towards Imam Mahdawi? .

The research included : an introduction , a preface, two chapters, and technical indexes .

The introduction: I mentioned the reason for choosing the topic and the research plan .

The introduction : I briefly introduced Ibn Attiya and Al-Mahdawi, and the first chapter mentioned the implications in grammatical rulings .

The second chapter mentions the implications in Qur'anic expressions .

In the conclusion, I mentioned the most important results I reached in this research.

Keywords : Ibn Attiya, Al-Mahdawi, traces, study, criticism.

المقدمــة

الحَمْدَ للَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِيْنُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَتُوبُ إِلَيْهِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيْكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَاً عَبْدُهُ وَرَسُولُه . (١)

وبعد :

يُعد الإمام ابن عطية تـ(٥٤٦ هـ) من المفسرين المشهورين في هذا المجال ، وتفسيره " المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز " من أكثر التفاسير دقة في عرض الأقوال ، وقد لفت نظري ما يورده من استدراكات وتعقيبات للأحكام النحوية والأعاريب القرآنية لكثير من المفسرين ، من هؤلاء الإمام المهدوي ت(٤٤٠هـ) ، فقد كان ابنُ عطية يتعقبه في مواطن كثيرة ، وأخذ عليه في اللغة والتفسير والنحو والإعراب .

والقاضي ابنُ عطية متأخر في الزمان عن المهدوي ، فاطلع علي كتابه " التَّحْصِيْلُ لِفَوَائِدِ التَّفْصِيْلِ الجَامِعُ لِعُلُوْمِ التَّنْزِيْلِ " اطلاع العالم المجتهد ، ونقل منه في مواطن كثيرة ، أقره في بعضها ، وتعقبه في البعض الآخر ، فكانت تلك التعقبات تنبئ عن قريحة علمية قوية .

ولذا أردتُ أن أقوم بجمع هذه التعقبات النحوية الخاصة بالمهدوي ، ومقابلتها بما ورد في كتاب : " التحصيل " ، ودراستها دراسة واضحة ؛ لبيان مدي صحة موقف ابن عطية من هذه التعقبات ، والحكم عليها تصحيحًا أو تضعيفاً ، ومقارنتها بما ورد في التحصيل للمهدوي ، فجاءت فكرة البحث بعنوان :

(التَّعَقُّبَاتُ النَّحْوِيَّةُ لابْنِ عَطِيَّةَ علي الإمَامِ المَهْدَوِيِّ في تَفْسِيْرِهِ دِرَاسَةٌ وَنَقْدٌ)

---

(١) هذا ما افتتح به رسول الله (ﷺ) خطبته في حجة الوداع ، انظر : البيان والتبيين للجاحظ ٣١/٢ .

من أجل ذلك جمعت هذه التعقبات النحوية والإعرابية ، فوجدتها ستة عشر موضعا ، ثم عزمتُ – مستمدًا العون من الله – علي دراسة كل موضع دراسةً أحسبها وافيةً بالقصد – إن شاء الله – موضحًا هذه المواضع هل هي أراء الإمام المهدوي ؟ أم أنها نقولٌ نقلها عن غيره ؟ مبينا موقف ابن عطية من هذه التعقبات ، وهل كان يبتغي النقد ، أو تصيد الأخطاء والعثرات ؟ أم كان هدفه أولاً وأخيرًا الوصول بالمعني القرآني إلي أسمي مراتب الوضوح ، وتحري الدقة في التعبير ؟ .

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ المَوْضُوْعِ :

كان من أسباب اختيار الموضوع فضلاً عما سبق ، ما يأتي :

١- تعلق هذا الموضوع بعالمين كبيرين من أئمة اللغة والتفسير .

٢- الوقوف علي هذه التعقبات ، ومدي صحة نظر ابن عطية فيها ، وما نُسِبَ إلي الإمام المهدوي منها ، وموازنتها بما ورد في كتابه .

٣- الوقوف علي آراء النحويين في هذه المواضع المختلفة ، وتفنيد ما نُسب إلي المهدوي فيها ، وفي هذا ثراء للبحث .

أَمَّا عَنْ خطَّتي في هَذَا البَحْث فَهِيَ كَالآتي :

جاء البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وفصلين، وخاتمة ، ثم الفهارس الفنية .

فالمقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع ، وخطة البحث .

أما التمهيد : فعنوانه : « التعريف بالمهدوي وابن عطية » .

وقد تكون من مطلبين :

المطلب الأول : التعريف بالمهدوي ، وتفسيره بإيجاز .

المطلب الثاني : التعريف بابن عطية ، وتفسيره بإيجاز .

الفصل الاول : التعقبات الواردة في الأحكام النحوية .

الفصل الثاني : التعقبات الواردة في الأعاريب القرآنية .

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث .

الفهارس الفنية : وتشمل التالي :

. ثبت المراجع والمصادر .

. فهرس الموضوعات .

مَنْهَجُ الدِّرَاسَةِ وَإِجْرَاءَاتِهَا :

وقد نهج البحث المنهج الوصفي المرتكز علي النقاط الآتية :

أ– وضعتُ عنواناً مناسبًا لكل موضع ، ونقلت نص ابن عطية في أول كل مسألة، ونص المهدوي من كتابه عند ذكر رأيه داخل المسألة .

ب–خرجت الآيات، والقراءات القرآنية، ووثقت الشواهد الشعرية من مظانها .

ج– الدراسة والتحليل، وفيها أعرض– بإيجاز– آراء النحويين في المسألة، ثم أُبين رأي المهدوي ، ورأي ابن عطية ، وتعقبه واستدلاله، وقوة هذا الاستدلال [1] .

د– تعقيب ، وفيه أشير إلى الرأي الراجح– من وجهة نظري– في المسألة ، وأبين مدى قوة مأخذ ابن عطية أو ضعفه في المسألة .

---

(١) وسيتضح ذلك في أثناء الدراسة . .

أمَّا عَنِ الدِّرَاسَاتِ السَّابِقَةِ : فلم أجدُ أحداً من الباحثين – فيما أعلمُ – أفرد هذا الجانب بالدراسة[1]، وما وجدته من دراسات في المحرر الوجيز كثيرة ، منها :

١- القضايا النحوية في تفسير ابن عطية الأندلسي في النصف الأول من القرآن الكريم (دراسة تحليلية وصفية) ، رسالة دكتوراة للباحثة/سمية أحمد خالد بابكر ، بكلية اللغة العربية – جامعة أم درمان عام ٢٠١٢ م .

٢- المسائل النحوية في المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي ، من أول آل عمران إلي آخر الأعراف ، للباحثة/سهيلة مقبل الشلوي ، رسالة ماجستير من كلية البنات بالدمام عام ٢٠١٦ م .

٣- التوجيهات الإعرابية في تفسير المحرر الوجيز لابن عطية ، للباحث / محمد الشريف نطور ، وهي رسالة ماجستير في جامعة الأمير عبدالقادر الإسلامية عام ٢٠١٤ م .

٤- توجيه ابن عطية للآراء النحوية الضعيفة في كتابه المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، بحث منشور في حولية كلية اللغة العربية بجرجا ، عام ٢٠٠٢ م ، للباحث محمد بن مدين الثقفي [2] .

وبعد ... فإني أرجو اللهَ – العليَّ القديرَ – أن أكون قد وُفِّقْتُ في دراسة هذا الموضوع من خلال تلك المواضع التي ارتكز عليها البحث .

---

(١) فقد جمعت هذه التعقبات النحوية والإعرابية الخاصة بالإمام المهدوي ، فوجدتها ستة عشر موضعا ، وهي لا ترقي للتسجيل لدرجة ماجستير ، كما لم أجدُ أحداً من الباحثين – فيما أعلمُ – أفرد هذا الجانب بالدراسة .

(٢) وهو بحث صغير في (٤٠) ورقة ، لم يتناول فيه الباحث إلا آيتين فقط ، ثم دراسة تحليلية موجزة لطريقته ، ومنهجه ، وأسلوبه .

التَّمْهِيدُ

" عُنْوَانُــهُ "

التَّعْرِيْفُ بِـالمَهْدَوِيِّ وَابْنِ عَطِيَّةَ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى مَطْلَبَيْنِ :

المَطْلَبُ الأَوَّلُ : **الإِمَامُ المَهْدَوِيُّ ، حَيَاتُهُ وَآثَارُه** .

المَطْلَبُ الثَّانِي : **القَاضِي ابْنُ عَطِيَّةَ ، حَيَاتُهُ وَآثَارُه** .

المَطْلَبُ الأَوَّلُ :

الإِمَامُ المَهْدَوِيُّ ، حَيَاتُهُ وَآثَارُه .

وَيَشْتَمِلُ عَلَي مَا يَأتِي :

١- اسمه ونسبه

٢- لقبه

٣- مولده ونشأته

٤- شيوخه

٥- تلاميذه

٦- مؤلفاته

٧- وفاته

المطلب الأول .

الإمام المهدوي[١] : حياته وآثاره

[١]- اسمه ونسبه :

هو النحويّ اللغويّ المفسر أبو العباس أَحْمد بن عمار بن أبي الْعَبَّاس الْمَهْدَوِيّ الأندلسي المالكي الْمُقْرِئ [٢] .

[٢]- لقبه :

لقب بالمهدوي[٣] ، نسبة إلى المهدية ، وهي مدينة من مدن القيروان ، بناها المهدي والد خلفاء مصر .

[٣]- مولده ونشأته :

لم تذكر المصادر شيئا عن تاريخ ولادته ، لكنها أجمعت علي أنه نشأ في المهدية، وأنه من أهلها ، وأنه رحل إلي القيروان للأخذ عن علمائها وقرائها ، ثم إلي مكة للحج والقراءة علي بعض أعلامها ، وأملي فيها بعض كتبه ، ثم عاد من رحلته المشرقية إلي القيروان ، ثم شد رحله تجاه بلاد الأندلس في حدود سنة (٤٣٠هـ) ، كما ذكر ذلك ابن بشكوال في كتابه الصلة[٤] .

---

(١) آثرت الإيجاز في ترجمة الإمام المهدوي ؛ لأنها قد صُدرت بها كثير من كتبه المحققة المطبوعة ، والتي منها ما يأتي :

١- مقدمة تحقيق : التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، حقق في عدة رسائل جامعية، وطبع في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، بدولة قطر عام ٢٠١٤ م .

٢- مقدمة تحقيق : شرح الهداية في توجيه القراءات السبع، تح: د/حازم بن سعيد حيدر.

٣- مقدمة تحقيق : هجاء مصاحف الامصار ، تح : د/حاتم صالح الضامن .

(٢) انظر : إنباه الرواة ١٢٦/١ ، وبغية الوعاة ٣٥١/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٧/٢ .

(٣) انظر : تاريخ الاسلام ٥٩٨/٩ ، وغاية النهاية ٩٢/١ .

(٤) انظر : الصلة ص : ٨٧ .

[٤]- شيوخه :

تتلمذ المهدوي علي أكابر العلماء ، وأجلة الشيوخ المقرئين في عصره ، ومن أشهرهم ما يأتي [١] :

١- علي بن محمد بن خلف أبو الحسن القابسيُّ ، المتوفي سنة (٤٠٣هـ) [٢] .

٢- محمد بن سفيان أبو عبدالله القيرواني ، المتوفي سنة (٤١٥هـ) [٣].

٣- محمد بن سليمان بن محمود الحراني ، المتوفي سنة (٤٢٣هـ) [٤] .

قال ابن الجزري : " وقرأ على محمد بن سفيان ، وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم، وأبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة " [٥] .

[٥]- تلاميذه :

تتلمذ علي يد الشيخ المهدوي عدد كثير من تلاميذ عصره ، من أشهرهم ما ذكرهم صاحب طبقات القراء أنه : " قرأ عليه غانم بن الوليد ، وأبو عبدالله محمد بن أحمد المطرفي ، وموسي بن سليمان اللخمي ، ويحيي بن ابراهيم بن البياز ، ومحمد بن ابراهيم بن الياس ، ومحمد بن عيسي بن فرج المغامي " [٦][٧].

---

(١) ينظر ترجمة شيوخه وتلاميذه في مقدمة : " التحصيل " صـ : ٢١ -٢٢ .

(٢) انباه الرواة ١٢٧/١ .

(٣) معرفة القراء الكبار ٢٢٢/١ .

(٤) انظر : غاية النهاية ٩٢/١ .

(٥) انظر : معرفة القراء الكبار ٢٢٢/١ .

(٦) غاية النهاية ٩٢/١ .

(٧) ينظر ترجمة تلاميذه كاملة في مقدمة : " التحصيل " صـ : ٢٢ .

[٦]- آثاره ومصنفاته : [١]

ترك المهدوي – رحمه الله – عددًا كبيرًا من المصنفات في التفسير ، والقراءات وعلوم القرآن خاصة ، وقد لاقت هذه المصنفات عناية كبيرة ممن خلفه من العلماء، إذ اهتموا بها دراسةً وتحقيقاً ، وأشهرها على النحو الآتي [٢] :

١- التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل ، حقق هذا التفسير في عدة رسائل جامعية ، وطُبع في وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية ، بدولة قطر عام ٢٠١٤ م .

٢- شرح الهداية في توجيه القراءات السبع ، طُبع بتحقيق : د/حازم بن سعيد حيدر ، مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٥هـ [٣].

٣- هجاء مصاحف الامصار ، طُبع بتحقيق : د/حاتم صالح الضامن ، دار بن الجوزي ١٤٣٠هـ [٤].

٤- بيان السبب الموجب لاختلاف القراءات ، وكثرة الطرق والروايات ، طُبع بتحقيق : د/أحمد بن فارس الشلوم ، دار بن حزم ٢٠٠٦م [٥].

.....

(١) ينظر : مقدمة التحصيل ٢٣- ٢٥ .

(٢) انظر : إنباه الرواة ١٢٦/١ ، وبغية الوعاة ٣٥١/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٧/٢ . .

(٣) انظر : إنباه الرواة ١٢٦/١ .

(٤) انظر : بغية الوعاة ٣٥١/١ .

(٥) انظر : معجم المؤلفين ٢٧/٢ . .

[٧]- وفاتـــه :

لم تنص المصادر علي تعيين تاريخ وفاته بالتحديد الدقيق ، فقد ذكر الذهبي أن وفاته كانت بعد سنة (٤٣٠هـ) [١] ، ونقله عنه ابن الجزري أيضا[٢] ، وذهب الصفدي إلي أن وفاته في حدود سنة (٤٤٠هـ)[٣]، وهو أعدل الأقوال في تقدير وفاته [٤] .

****

(١) انظر : معرفة القراء ٧٦١/٢ .

(٢) انظر : غاية النهاية ٩٢/١ .

(٣) انظر : الوافي بالوفيات ١٦٩/٧ .

(٤) انظر : الأعلام ١٨٤/١ .

ثانياً : التعريف بكتابه :

(التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل)

يعد تفسير الإمام المهدوي من أقدمِ كُتُبِ التفاسير وأهمِّها ؛ لتفرده بحسن تصنيفِ مادته ، وترتيبها ، وتقسيمها ، فقد ضمن كتابه علوما وفنونا كثيرةٍ ومتنوعةٍ من القراءات القرآنية ، والقضايا النحوية ، والأعاريب القرآنية ، كما أنه اشتمل علي كثير من البحوث اللغوية ، والمواضع البلاغية .

ولا شك أن كتاب (التحصيل لفوائد التفصيل) يتميز بتقدم زمانه ، مع تفرد طريقته عما جرت عليه عادة المفسرين أن يصنفوا كتبهم وفقها ، فلقد كان من منهجه أنه يستخلص من آيات الأحكام أحكامها الفقهية ، ويشير إلى ما ورد من أقوال في نسخ الآيات ، ثم يذكر مواطن مسائل اللغة ، والنحو ، والإعراب ، والتصريف ، من تأصيل معنى ، وبيان اشتقاق ، ونحوه ، وهو كذلك يحوي كثيرا من الآراء اللغوية ويفصل في جانب الأعاريب القرآنية ، وقد كان المصنف – رحمه الله – أحيانًا ما يطيل في مناقشته إحدى هذه المعاني المستخرجة ، أو يستطرد في بعض جوانبها[1] .

وقد ضمن المصنف – رحمه الله – تفسيره القراءات القرآنية ، فهو ممن برع فى علوم القرآن والقراءات ، بل لا يكاد يشق غباره فيها ، فهو متضلع فيها ، طويل الباع ، ويُعد كتابه (شرح الهداية) في القراءات أصلا عاليا لأهل القراءات ، ومرجعا مهما لمن يؤلف في هذا العلم من علوم القرآن .

---

(١) انظر : مقدمة التحقيق (١/٣٠ – ٣٥) ، فقرة : تعريف بالكتاب .

ومن عنايته بعلوم القرآن ذكره اختلاف الوقف باختلاف القراءة في الآية ، وربما جاز الوقف في موضع على وجه إعرابي ، وامتنع الموضع نفسه على وجه إعرابي آخر في قراءة واحدة .

كل هذا وذاك يدلان دلالة صريحة وواضحة أن علوم اللغة العربية والقرآن والقراءات لهما مجال رحب في تفسيره هذا [١].

وتتجلي قيمة هذا التفسير في أمورٍ ، منها :

١- كون المهدوي علماً من الأعلام المتقدمين في القراءات ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، واللغة ، ومؤلفاته خير شاهد علي ذلك .

٢- اهتمامه الواضح بالجوانب اللغوية ، والجوانب النحوية والتصريفية ، والبلاغية في تفسيره [٢] .

٣- عنايته الكبيرة بالقراءات القرآنية ، وتمحيصها ، وتوجيهها لغوياً ، ونحوياً ، وصرفياً [٣].

٤- استعانته بعلوم القرآن ، كفضائل السور ، وأسباب النزول ، وبيان الناسخ والمنسوخ ، وبيان الوقف والابتداء ، وغيرها [٤].

٥- بروز شخصيته في تصنيفِ مادته ، وترتيبها ، وتقسيمها ، وحسن اختيار النقول ، والترجيح حسب الدليل والتعليل .

---

(١) انظر : مقدمة التحقيق (١/٣٠ – ٣٥) .

(٢) انظر : مقدمة التحقيق (١/٣٠ – ٣٥) .

(٣) انظر : مقدمة التحقيق (١/٣٣ – ٣٥) .

(٤) انظر : مقدمة التحقيق (١/٣٠ – ٣٥) .

٦- ومما يُعلى قيمته وفرة مصادره ، وكثرتها ، وتنوعها في تفسيره ، ككتب المعاني للفراء والأخفش وغيرهما ، وكتب علماء اللغة ، وأساطينها : كالكسائي ، وأبى عبيدة ، وأبى عبيد وغيرهم من أرباب اللغة .

٧- كونه مرجعَ المفسرين منذ عصر المؤلف ، وبخاصة مفسري الأندلس ، كابن عطية : (٥٤٢هـ) ، والقرطبي: (٦٧١هـ)، وأبي حيان: (٧٤٥هـ)، بلْ وتأثُّرِهِمْ به[١] ، والنقل عنه ، والأخذ برأيه في جملة من المسائل اللغة والنحو والإعراب في مختلف علوم القرآن .

****

(١) انظر : ما كتبه محققو (التحصيل) ، مقدمة التحقيق : ٣٦/١ .

المَطْلَبُ الثَّانِي .

ابْنُ عَطِيَّةَ حَيَاتُهُ وَآثَارُه

وَيَشْتَمِلُ عَلَي مَا يَأتِي :

١- اسمه ونسبه .

٢- مولده .

٣- نشأته .

٤- شيوخه .

٥- تلاميذه .

٦- آثاره ومصنفاته .

٧- وفاتــه .

المطلب الثاني .

ابن عطية [١] : حياته وآثاره

[١]- اسمه ونسبه [٢] :

هو : أَبُو بَكْرٍ غَالِبُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَالِب بن تَمَّام بن عَطِيَّةَ المُحَارِبِيّ ، الأَنْدَلُسِيّ، الغَرْنَاطِي ، المَالِكِيّ [٣] .

[٢]- مولده :

وُلِدَ ابْنُ عَطِيَّةَ فِي مَدِيْنَةِ غِرْنَاطَةَ سَنَةَ ثَمَانِيْنَ وَأَرْبَعِ مائَةٍ ، اعْتَنَى بِهِ وَالِده ، وَلحق بِهِ الكِبَار ، وَطَلَبَ العِلْمَ وَهُوَ مُرَاهِق، وَكَانَ يَتوَقَّدُ ذكَاءً وَفِطْنَةً [٤] .

[٣]- نشأته :

نشأ ابن عطية في بيت علم وفضل ، فأبوه غَالِبُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَالِب كان من أكابر علماء غرناطة ، وأجداده مشهورون بالعلم والفضل [٥] .

---

(١) تناول كثير من الباحثين والمؤلفين الترجمة لابن عطية ؛ لذا سأكتفي بترجمة موجزة اكتفاء بتلك الدراسات والبحوث التي تناولت حياته بالتفصيل ، من هذه الدراسات ما يأتي :

١- منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم ، رسالة ماجستير للدكتور : عبد الوهاب فايد – كلية أصول الدين – جامعة الأزهر / منشورات المكتبة العصرية بلبنان ١٣٩٣هـ .

٢- ابن عطية المفسر ومكانه من حياة المفسرين في الأندلس ، رسالة ماجستير ، للباحث / عبد العزيز زهيري ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٦٠ م .

(٢) **انظر في ترجمته** : (الصلة لابن بشكوال ٤٣٢، وسير أعلام النبلاء ٥٨٦/١٩ ، وهدية العارفين ٥٠٢/١ ، ومعجم المؤلفين ٩٣/٥) .

(٣) ينظر : تذكرة الحفاظ ٤٥/٤ .

(٤) ينظر : سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٩ .

(٥) ينظر : نفح الطيب ٥٢٦/٢ .

[٤]- شيوخه :

ذكر ابن عطية في فهرسته أنه أخذ العلم عن ثلاثين شيخا بالأندلس وغيرها[١] ، أذكر منهم ما يأتي :

١- والد المؤلف غَالِبُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَالِب ، ت(٥١٨هـ) ذكر المترجمون لابن عطية أنه أخذ العلم عن أبيه ، وكان يروي عنه [٢] .

٢- الحَافِظ أَبُو عَلِيٍّ الغَسَّانِيّ ، تـ : (٤٨٩هـ) [٣]

٣- الحَافِظ أَبُو عَلِي الحُسَيْنِ بن محمد بن سكرة الصدفي تـ : (٥١٤هـ)[٤]

٤- الإمام أبو الحسن علي بن أحمد المعروف بابن الباذش تـ : (٥٢٨هـ)[٥]

قال الذهبي : " حَدَّثَ عَنْ: أَبِيْهِ، وَعَنِ الحَافِظ أَبِي عَلِيٍّ الغَسَّانِيّ، وَمُحَمَّد بن الفَرَجِ مَوْلَى ابْنِ الطَّلَّاع، وَأَبِي الحُسَيْنِ يَحْيَى بن أَبِي زَيْدٍ المُقْرِئ ، وَعِدَّة " [٦]

[٥]- تلاميذه :

تتلمذ علي يد ابن عطية عدد كثير من أبناء عصره ، حيث قال الذهبي في ترجمته : " حَدَّثَ عَنْهُ : أَوْلاَدُهُ ؛ وَأَبُو القَاسِمِ بنُ حُبَيْش الحَافِظ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ بنُ عُبيدِ الله، وَأَبُو جَعْفَرٍ بنُ مَضَاء ، وَعبدُ المُنْعِم بن الْفرس وَآخَرُوْنَ " [٧] .

---

(١) ينظر : فهرسة ابن عطية ٥٩ ، تح : محمد أبو الأجفان ، دار الغرب الإسلامي ١٩٨٣ م .

(٢) ينظر : نفح الطيب ٥٢٦/٢ ، والصلة ٤٣٢ .

(٣) ينظر : سير أعلام النبلاء ٥٨٨/١٩ .

(٤) المعجم في أصحاب أبي علي الصفدي ٣٩ .

(٥) ينظر : الصلة ٣٣٢ .

(٦) سير أعلام النبلاء ٥٨٨/١٩ .

(٧) السابق ٥٨٨/١٩ ، وينظر : فهرسة ابن عطية ٦٥ .

[٦]- آثاره ومصنفاته : [١]

ذكر المترجمون له عناوين اثنين فقط من مؤلفاته ، وهي :

١- كِتَاب (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) ، وهو أشهر كتبه، وأجلها[٢] ، لما يحويه من مادة علمية متنوعة في التفسير والفقه ، والقراءات ، واللغة ، والإعراب وغير ذلك .

٢- كِتَاب (الفهرسة) ، وقيل (البرنامج)[٣] ، وهو كتاب ترجم فيه ابن عطية لثلاثين شيخا من شيوخه ، وأعطي صورة عن حياتهم ، ثم ذكر الكتب التي رواها عنهم ، وبلغت حوالي مائة وعشرين كتابا ، وهو كتاب (مطبوع)، بتحقيق : محمد أبو الأجفان . [٤] .

[٧]- وفاته :

تُوُفِّيَ : بِحصن لُوْرقَة ، قيل : سَنَة إِحْدَى وَأَرْبَعِيْنَ وَخَمْسِ مائَةٍ ، وَقَالَ ابن بَشْكُوَال: تُوُفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِيْنَ [٥] .

وقال المقري : « تُوُفِّيَ سنة ست وأربعين وخمسمائة بلورقة ، قصد ميورقة يتولى قضاءها ، فَصُدّ عن دخولها وصرف منها إلى لورقة اعتداء عليه » [٦] .

.....

(١) ينظر : منهج ابن عطية في تفسير القرآن ٨١-٨٢ .

(٢) ينظر : نفح الطيب ٥٢٧/٢ .

(٣) ينظر : نفح الطيب ٥٢٧/٢ ، وفهرسة ابن عطية ٥٠ .

(٤) ينظر : الفهرسة ٤٥ ، دار الغرب الإسلامي – بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

(٥) ينظر : سير أعلام النبلاء ٥٨٨/١٩ ، والصلة ٤٣٢ .

(٦) نفح الطيب ٥٢٧/٢ .

ثانيا : التعريف بكتابه :

(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)

يعد تفسير الإمام ابن عطية من أَجلِّ كُتُبِ التفسير وأهمِّها ؛ لِمَا حواه من علومٍ وفنونٍ كثيرةٍ ومتنوعةٍ بأسلوب سهل موجز واضح .

ولا شك أن كتاب (المحرر الوجيز) يتميز بالتركيز علي استخراج الأحكام التفسيرية ، والفوائد واللطائف من بعض آيات الكتاب ، وعلوم القرآن ، وهو كذلك يحوي جانباً كبيرًا من الآراء اللغوية والمسائل والقضايا النحوية ، والأعاريب والقراءات القرآنية [١] .

ولم يكن ابن عطية – رحمه الله – من الناحية اللغوية في تفسيره ناقلا لأقوال من سبقه من العلماء وجامعا لها فحسب ، بل كان مع ذلك ناقدًا ومناقشًا ومضعفًا ورادًا في أحيانٍ أخري لما ينقل ، معللاً في كثيرٍ من الأحيان لما ينقده من أقول من سبقه من العلماء ، وقد اعتمد علي كتب السابقين له ، ومنهم كتاب الإمام المهدوي : " التَّحْصِيْلُ لِفَوَائِدِ التَّفْصِيْلِ الجَامِعُ لِعُلُوْمِ التَّنْزِيْلِ " ، فاطلع عليه اطلاع العالم المجتهد ، بل كان سبباً من أسباب تأليف كتابه .

إذ يقول : " وَرَأَيْتُ أَنَّ تَصْنِيْفَ التَّفْسِيْرِ كَمَا صَنَعَ المَهْدَوِيُّ– رَحِمَهُ اللهُ– مُفَرِّقٌ لِلنَّظَرِ، مُشَعِّبٌ لِلْفِكْرِ"[٢] .

---

(١) ينظر : مقدمة المحرر الوجيز ١/٢٠-٣٠ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١/٣٤ .

فقد نقل منه ابن عطية في مواطنَ كثيرة ، منها ما يخص الجانب النحوي والإعرابي، أقره في بعضها ، وتعقبه في البعض الآخر ، فكانت تلك التعقبات الهدف منها المشاركة في نفي الخطأ عن القرآن الكريم ، والوصول بالمعني إلي أعلي درجات الصحة والوضوح .

وسيقوم الباحث – إن شاء الله تعالي – بدراسة هذه التعقيبات ، والحكم عليها ، وتبيين ما فيها من اعتدال ابن عطية مع المهدوي ، أو التحامل عليه ، والوقوف علي أقوال العلماء في كل مسألة منها ، وذلك لتيسير الرجوع إليها أمام الدارسين ، ولا سيما أنها تعقيبات واستدراكات علي أقوال عالم ومفسر كبير من أهم علماء القرن الخامس الهجري ، وكتابه من أهم كتب التفاسير في ذلك القرن ، وهو كتاب: " التَّحْصِيْلُ لِفَوَائِدِ التَّفْصِيْلِ الجَامِعُ لِعُلُوْمِ التَّنْزِيْلِ ".

****

الفَصْلُ الأَوَّلُ

" عُنْوَانُـهُ "

التَّعَقُّبَاتُ الوَارِدَةُ فِي الأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَي سَبْعِ مَسَائِلَ :

[١]- مَجِيءُ (ظَنَّ) بِمَعْنَى (اليَقِيْنِ) .

[٢]- النَّصْبُ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ .

[٣]- تَوْكِيْدُ المُضَارِعِ المَنْفِيِّ بِـ(لا) فِي قَوْلِهِ: (لاَ تُصِيْبَنَّ) .

[٤]- مَجِيءُ (كَانَ) بِمَعْنَى (صَارَ)

[٥]- تَعَدِّي (ضَرَبَ) إِلَي مَفْعُوْلَيْنِ .

[٦]- مَجِيءُ صِيْغَةِ (فَاعَلَ) لِلدَّلالَةِ عَلَي المُشَارَكَةِ .

[٧]- عَوْدُ الضَّمِيْرِ فِي قَوْلِهِ : { **أَنْ آتَاهُ** }.

[١]- مجيء (ظَنَّ) بمعنى (اليقين) :

في قوله : { **الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** }[(١)]

قال ابن عطية :

(١) سورة البقرة : من الآية (٤٦) .

" **(ويَظُنُّونَ) في هذه الآية قال الجمهور : معناه يُوقِنُوْنَ ، وحكى المهدوي**[١] **وغيرُه : أن (الظن) هنا يصح أن يكون على بابه ، ويضمر في الكلام بذنوبهم ، فكأنهم يتوقعون لقاءه مذنبين ، قال القاضي أبو محمد عبد الحق – رحمه الله– : وهذا تعسف ...** " [٢] .

الدراسة والتحليل :

للنحاة في معني (الظن) في الآية السابقة قولان :

القول الأول : ذهب ابن عطية[٣] **، وجمهور المفسرين**[٤] **، إلي أن (الظن) هنا بمعني : (اليقين) . والمعني : الذين يعلمون ويتيقنون أنهم ملاقوا ربهم** [٥] .

واستدلوا علي أن (الظن) يأتي بمعني : (اليقين) بالسماع :

فاستدلوا بقوله تعالي : {وَرَأَي الْمُجْرِمُوْنَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوها}[٦]**، وقوله تعالي: {إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلاقٍ حِسابِيَهْ}**[٧] **. فـ(الظن) هنا بمعني : (اليقين) .**

وقول الشاعر :

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ ... سُرَاتُهُمْ فِي الفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ [٨]

---

(١) انظر : التحصيل للمهدوي ٢٠٨/١ .

(٢) المحرر الوجيز ١٣٧/١ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١٣٧/١ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١٣٧/١ ، والتبيان في إعراب القرآن للطوسي ٢٠٥/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧٢/٢ ، والبحر المحيط ٣٢٤/١ ، والدر المصون ٣٣٢/١ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٦/١ ، ومقاييس اللغة لابن فارس ٤٦٢/٣ .

(٦) سورة الكهف : من الآية (٥٣) .

(٧) سورة الحاقة: من الآية (٢٠) ، وانظر : البحر المحيط ٣٢٤/١ .

(٨) البيت من الطويل ، لدريد بن الصمة في ديوانه ص : (٦٠) .
الشاهد فيه : (فقلت لهم ظُنُّوا) ، حيث استعمل (ظن) بمعنى : (اليقين) .

أَيْ : قُلتُ لَهُم اعْلَمُوا ذَلِكَ وتَيَقَّنُوه .

الوجه الثاني : ذكر المهدوي[١] ، أن (الظن) هنا علي بابه ، من الشك والحسبان ، ولكن علي وجود حذف وتقدير وتأويل في الكلام .

والمعني : أنهم يظنون لقاء ربهم (مذنبين) ؛ لشدة إشفاقهم من المعاصي التي كانت منهم . وتابعه في ذلك التأويل : الماوردي[٢]، والطوسي[٣]، والنيسابوري[٤].

قال المهدوي : " (الظن) ههنا في قول أكثر المفسرين بمعني اليقين ، وقيل : هو بمعني : الشك ، علي تقدير حذفٍ ، والمعني : يظنون أنهم ملاقوا ربهم بذنوبهم ؛ لشدة إشفاقهم " [٥] .

وقد استحسن هذا الوجه الشيخ الطوسي ، قائلا : " هذا وجهٌ مليحٌ ... ، وليس بمنكر إذا كان الكلام محتملا له " [٦] .

وقدر ردَّ ابنُ عطيةَ قول المهدوي ومن وافقه من القول بجواز مجيء (ظن) هنا علي بابه ، من الشك والحسبان ، علي تقدير في الكلام ، ووصفه بالتعسف .

حيث قال : " وَهَذَا تَعَسُّفٌ ، والظَّنُّ فِي كَلامِ الْعَرَبِ : قَاعِدَتُهُ الشَّكُّ مَعَ مَيْلٍ إِلَى أَحَدِ مُعْتَقَدَيْهِ ، وَقَدْ يُوقَعُ الظَنُّ مَوْقِعَ الْيَقِينِ في الأُمُورِ المُتَحَقِّقَةِ ، لَكِنَّهُ لَا يُوقَعُ فِيمَا قَدْ خَرَجَ إِلَى الْحِسِّ ، لَا تَقُولُ الْعَرَبُ فِي رَجُلٍ مَرْئِيٍّ حَاضِرٍ : (أَظُنُّ هَذَا

→→→

انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٦/١ ، وشرح المفصل ٨١/٧ ، والخزانة ٢٧٩/١١ .

(١) انظر : التحصيل للمهدوي ٢٠٨/١ .

(٢) انظر : النكت والعيون ١١٦/١ .

(٣) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٥/١ .

(٤) انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ٩١/١ .

(٥) التحصيل للمهدوي ٢٠٨/١ .

(٦) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٥/١ .

إِنْسَانًا) ، وَإِنَّمَا تَجِدُ الِاسْتِعْمَالَ فِيمَا لَمْ يَخْرُجْ إلى الحس بعد ، كَهَذِهِ الْآيَةِ ، وكقوله تعالى : { فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُواقِعُوها }[1] " [2] .

فابن عطية يري : أن الظَّنَّ قد يَقَعُ مَوْقِعَ الْيَقِينِ فِي الْأُمُورِ الْمُتَحَقِّقَةِ ، لَكِنَّهُ لَا يُوقَعُ فِيمَا قَدْ خَرَجَ إِلَى الْحِسِّ ، وَإِنَّمَا يُوْجَدُ الِاسْتِعْمَالُ فِيمَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْحِسِّ ، كَهَذِهِ الْآيَةِ محل الدراسة .

قال السيرافي : " وإنما يقع (الظن) بمعني العلم في كل ما لم تدركه الحواس ، وعلم من طريق الاستدلال ، فقلت : " ظَنَنْتُ الحَائِطَ مَبْنِيًّا " ، وأنت قد شاهدته ، لم يجز ذلك "[3] .

ويتضح من نص المهدوي : أنه وافق رأي الجمهور من القول بأن أن (الظن) هنا بمعني : (اليقين) [4] ، وذلك لأمرين :

<u>الأول</u> : أنه بدأ برأي الجمهور أولاً ، مما يدل علي موافقته له [5] .

<u>الثاني</u> : أنه ذكر الرأي الثاني بصيغة المجهول ، قيل ، مما يستشف منه عدم ميوله لهذا الرأي ، واعتداده برأي الجمهور .

---

(١) سورة الكهف : من الآية (٥٣) .

(٢) المحرر الوجيز ١٣٧/١ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤٥٢/١ .

(٤) التحصيل للمهدوي ٢٠٨/١ .

(٥) التحصيل للمهدوي ٢٠٨/١ .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولاً : أن ما أخذه ابن عطية علي ما نقله المهدوي وجيه ومقبول ؛ لما يأتي :

١- أن (الظن) إذا كان بمعني الشك في الآية ، تحتاج إلي تقدير في الكلام ، وما لا يحتاج إلي تقدير أولي مما يحتاج إلي تقدير [١] .

٢- أن (ظن) إذا كانت بمعني اليقين والعلم ؛ لكان ذلك الاعتقاد هو المنجي يوم القيامة ، وهو ما عليه الجمهور ، فيكون المعني : الذين يتيقنون أنهم ملاقوا ربهم يوم القيامة للحساب والجزاء ، وأنه لا مرجع لهم إلا إليه ، وهذا المعني هو المناسب لسياق الآية .

ثانياً: أن المهدوي ذكر أكثر من رأي في المسألة ؛ لأنه ناقل ، ومأخذ ابن عطية علي رأي من الآراء المنقولة ، لا أنه قوله أو رأيه .

والله أعلم بالصواب

(١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٦/١ .

[٢]- النّصْبُ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ

في قوله : { قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ } [١]

قال ابن عطية :

" وقرأ ابنُ هرمز « ويسفكَ » بالنصب[٢] بواو الصرف ، كأنه قال : من يجمع أن يفسد وأن يسفك ، و قال المهدوي : هو نصبٌ في جواب الاستفهام ، قال القاضي أبو محمد : والأول أحسن " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة في توجيه النصب في الآية السابقة ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : ذهب الإمامُ المهدوي[٤] ، إلي أن نصب الفعل (وَيَسْفِكَ) لأنه واقع في جواب الاستفهام ، بعدَ الواو التي تقتضي الجمع بإضمار (أَنْ) .

وهذا ما ذهب إليه البصريون : وهو أن الفعل المضارع ينصب بـ(أَنْ) مضمرة وجوبا بعد واو المعية ، وذلك بشرطين [٥] :

الأول : أن تسبق بنفي ، أو طلب محضين . ومن الطلب (الأمر ، والنهي ، والاستفهام) . الثاني : أن تفيد مع العطف المصاحبة ، كقول الشاعر :

أَتنبيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى ... وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ [٦]

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٣٣) .

(٢) انظر : شواذ ابن خالوية ١٣ ، وشواذ القراءات للكرماني ٥١ .

(٣) المحرر الوجيز ١١٨/١ .

(٤) انظر : التحصيل للمهدوي ١٩٣/١ .

(٥) انظر : التصريح ٢٣٤/١ .

(٦) من الكامل ، للشريف الرضي في ديوانه : ٦٥٢/١ .

الشاهد فيه : (وأبيتَ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة بعد الواو الواقعة في جواب الاستفهام .

مَعْنَاهُ : أَيَكُونُ مِنْكَ مَبِيتٌ رَيَّانٌ مَعَ مَبِيتِي مِنْكَ بِكَذَا [١] .

فالمضارع في الآية السابقة منصوب بِإِضْمَارِ (أَنْ) ، بَعْدَ (وَاوِ) المعية ، المسبوقة بطلب محض ، وهو : الاستفهام ، ويَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْجَمْعِ ، وَلِذَلِكَ تُقَدَّرُ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) ، فَإِذَا قُلْتَ : (أَتَأْتِينَا وَتُحَدِّثَنَا) وَنَصَبْتَ ، كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ أَنْ تَأْتِيَنَا وَتُحَدِّثَنَا ؛ أَيْ : وَيَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ مَعَ حَدِيثٍ ، وَكَذَلِكَ هَذَا: يَكُونُ مِنْكَ جَعْلُ مُفْسِدٍ مَعَ سَفْكِ الدِّمَاءِ [٢] .

وقد استحسنه أبوحيان قائلا : " وَمَنْ نَصَبَ فَقَالَ الَمَهْدَوِيُّ : هُوَ نَصْبٌ فِي جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَهُوَ تَخْرِيجٌ حَسَنٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي جَوَابِ الِاسْتِفْهَامِ أَوْ غَيْرِهِ بَعْدَ الْوَاوِ بِإِضْمَارِ(أَنْ) يَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى الْجَمْعِ ، وَلِذَلِكَ تُقَدَّرُ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مَعَ) "[٣].

القول الثاني : ذهب الكوفيون وابْنُ عَطِيَّةَ[٤] : إلي أن النَّصْبُ هنا بِوَاوِ الصَّرْفِ، قَالَ : كَأَنَّهُ قَالَ مَنْ يَجْمَعُ أَنْ يُفْسِدَ وَأَنْ يَسْفِكَ .

قال السمين الحلبي : " وهذه عبارةُ الكوفيين ، وَمَعْنَى وَاوِ الصَّرْفِ : أَنَّ الْفِعْلَ كَانَ يَسْتَحِقُّ وَجْهًا مِنَ الْإِعْرَابِ غَيْرَ النَّصْبِ فَيُصْرَفُ بِدُخُولِ الْوَاوِ عَلَيْهِ عَنْ ذَلِكَ الْإِعْرَابِ إِلَى النَّصْبِ " [٥] .

وقد اختار هذا الرأي ابنُ عطية ، واستحسنه علي رأي الإمام المهدوي[٦]

←←←

من مواضعه : التصريح ٢٣٤/١ ، حاشية الصبان ٤٥٠/٣ ، الهمع ٣٩٤/٢ .

(١) انظر : التصريح ٢٣٤/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٣) البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ١١٨/١ ، والمغني ٤٧٢/١ ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢١٨ .

(٥) الدر المصون ٢٥٤/١ ، وانظر : البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٦) انظر : المحرر الوجيز ١١٨/١ .

وقد رده أبو حيان قائلاً :

" وَقَالَ أَبُو مُحَمَّدِ بنُ عَطِيَّةَ : النَّصْبُ بِوَاوِ الصَّرْفِ ، قَالَ : كَأَنَّهُ قَالَ مَنْ يَجْمَعُ أَنْ يُفْسِدَ وَأَنْ يَسْفِكَ ، انْتَهَى كَلَامُهُ ، وَالنَّصْبُ بِوَاوِ الصَّرْفِ لَيْسَ مِنْ مَذَاهِبِ الْبَصْرِيِّينَ وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ (أَنْ) بَعْدَ الْوَاوِ ، وَالْعَجَبُ مِنِ ابْنِ عَطِيَّةَ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْوَجْهَ أَوَّلًا ، وَثَنَّى بِقَوْلِ الْمَهْدَوِيِّ ، ثُمَّ قَالَ : وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ، وَكَيْفَ يَكُونُ أَحْسَنَ وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَقُولُ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ ، وَفَسَادُهُ مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ؟ " [(١)].

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولاً : أنَّ استحسان ابنُ عطيةَ رأي الكوفيين علي رأي المهدوي فيه نظر ؛ لمخالفته قول جُمْهُوْر النُّحَاةِ ، وَفَسَادُهُ وَضِعْفُهُ مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ كما قال أبوحيان . [(٢)]

ثانياً : أن ما ذهب إليه الإمام المهدوي من أن نصب الفعل المضارع (ويسفكَ) في الآية السابقة ؛ لأنه وقع في جواب الاستفهام هو الأقوى ؛ لما يأتي :

١- أنه جاء موافقا للقواعد النحوية الصحيحة [(٣)] .

٢- موافقة أكثر المفسرين للإمام المهدوي في هذا الرأي [(٤)] .

والله أعلم بالصواب

---

(١) البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٢٩/١ .

(٤) انظر : إعراب القران للنحاس ٤٢/١ ، والبحر المحيط ٢٢٩/١ ، والدر المصون ٢٥٤/١/١ .

[٣]- توكيد المضارع المنفي بـلا : (لاَّ تُصِيْبَنَّ)

{ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً } (١)

قال ابنُ عطية :

" وقال المهدوي : وقيل: هو جواب قسم مقدر ، تقديره : واتَّقُوْا فِتْنَةً لا تُصِيْبَنَّ، ودخلت النون مع (لا) حملا على دخولها مع اللام فقط ، قال القاضي أبو محمد : وهذا في القول تكره؛ لأن جواب القسم إذا دخلته «لا» أو كان منفيا في الجملة لم تدخل النون ، وإذا كان موجبا دخلته اللام والنون الشديدة ، كقوله : والله لا يَقُومُ زَيْدٌ ، والله لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ ، هذا هو قانون الباب " (٢) .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاةُ في تخريج المضارع المنفي بـ (لا): " لا تُصِيْبَنَّ " المؤكد بالنون في غير قسم ، ولا طلب ، ولا شرط ، إلي عدة أقوال ، أشهرها ما يأتي :

القول الأول : ذكر المهدوي(٣) **: أن قولَه " لا تُصِيْبَنَّ " مستأنفٌ ، وهو جواب قسم محذوف ؛ أَيْ : وَاللَّهِ لا تُصِيْبَنَّ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا خَاصَّةً بَلْ تعُم ، وقال به العكبري**(٤) .

وقد نص المهدوي علي ثلاثة أوجه في كتابه ، فقال : " قيل : هو نهيٌ بعد أمرٍ ، والمعني: (واتَّقُوا فِتْنَةً) ، ثم قال (لا تُصِيْبَنَّ) ؛ أَيْ : لا يتعرض الذين آمنوا لما ينزل بهم معه من العذاب ، وقيل : ليس بنهي ، وإنما دخلته النون لما فيه من معني الجزاء ، وقيل : لأنه خرج مخرج جواب القسم " (٥) .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

(٢) المحرر الوجيز ٢/٢٧٥ .

(٣) انظر : التحصيل ٣/١٨٢ .

(٤) انظر : التبيان ٢/٦٢١ .

(٥) التحصيل ٣/١٨٢ .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ ما حكاهُ المهدوي في كتابه من كون الجملة : (لا تُصِيْبَنَّ) استئنافية ، وهي جواب قسم محذوف ، والمضارع مؤكد بالنون في غير قسم ، ولا طلب ، ولا شرط ، معللا ذلك : بأن جواب القسم إذا كان منفياً ، بأن دخلت عليه (لا) النافية ، لم تدخله نون التوكيد ، كقولك : والله لا يقومُ زيدٌ ، وإذا كان موجبا دخلته اللام والنون الشديدة ، كقولك : والله ليقومَنَّ زيدٌ .

فابن عطية لم يجوز توكيد المضارع بعد النفي ، موافقا جمهور النحاة ، ومنع أن يجري المنفي بـ(لا) مجري النهي [١] .

قال السمين الحلبى : " وقيل : " لا تُصِيْبَنَّ " جواب قسم محذوف ، والجملة القسمية صفة لفتنة ؛ أىْ : فتنة والله لا تُصِيْبَنَّ ، ودخول النون أيضاً قليل ؛ لأنه منفى " [٢] .

ودخول نون التوكيد على المضارع المنفى بـ " لا " مختلف فيه :

فالجمهور يمنعونه ولا يجيزونه [٣] ، ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور ، وأجازه بعضُ النحويين : كابن مالك ، وابنه بدر الدين ، وأبي حيان[٤] ، تقول : لا فِي الدَّارِ أَقُوْمَنَّ ، تريد : لا أَقُوْمُ فِي الدَّارِ .

وحجتهم في ذلك : بأنه قد جاء لحاقها الفعل منفية بـ : (لا) مع الفصل في الشعر ، نحو قول الشاعر :

---

(١) المحرر الوجيز ٢/٢٧٥ .

(٢) الدر المصون ٥/٥٩١ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١٤/٣٦٧ ، وتوضيح المقاصد ٣/١١٧٨ ، وشرح الأشموني ٢/٤٩٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣/٢٠٩-٢١٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٠٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٤٤٣ ، والبحر المحيط ٤/٤٧٧ .

فَلاَ الجَارَةُ الدُّنْيَا بِهَا تَلْحَيَنَّهَا ... وَلاَ الضَّيْفُ فِيهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوَّلُ (١) .

فلحاقها الفعل منفية بـ (لا) مع غير الفصل أولى ، نحو قوله: (لا تُصِيْبَنَّ)(٢).

وفي المسألة أقوال أخري ، منها :

القول الأول : قول الفراء : إن " لاَ تُصِيْبَنَّ " جواب للأمر بلفظِ النهي ، وجاز دخول النون المؤكدة في جواب الأمر ؛ لما فيه من معني النهي ، كما تقول : " انْزِلْ عَنِ الدَابَّةِ لاَ تَطْرَحْك " ؛ أي : إنْ لا تَنْزِلْ عَنِ الدَابَّةِ لا تَطْرَحَنَّكَ ، فهو جواب للأمر بلفظِ النهي ، ومثله قوله : { ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ} (٣) **؛ أىْ : إن تدخلوا لا يحطمنكم ، فهو محمول علي المعني دون اللفظ** (٤).

القول الثاني : قال المبرد: إِنَّهُ نَهْيٌ بَعْدَ أَمْرٍ ، وَالْمَعْنَى: النَّهْيُ لِلظَّالِمِينَ ؛ أَيْ : لَا تَقْرَبُنَّ الظُّلْمَ ، وَحَكَى سِيبَوَيْهِ(٥) **: لَا أَرَيَنَّكَ هَا هُنَا ؛ أَيْ : لا تَكُنْ هَا هُنَا ، فإنه من كان هَا هُنَا رَأَيْتُهُ ، وكذلك المعنى هنا ، إذ المعنى : لا تدخلوا فى الفتنة ، فإن من يدخل فيها تنزل به عقوبة عامة ، فهو نهىٌ محمولٌ عَلَى المَعْنَى** (٦).

القول الثالث : قيل : فى قراءة العامة : (لا تُصِيْبَنَّ) : " إن (لا) ناهية أيضا ، والكلام قد تم عند قوله : {وَاتَّقُوا فِتْنَةً} ، وهو خطاب عام للمؤمنين ، ثم ابتدأ

---

(١) البيت من الطويل ، للنمر بن تولب فى ديوانه ص ٣٧٣ .
الشاهد: " تلحينها " حيث أكد المضارع بنون التوكيد، بعد (لا) النافية ، تشبيهًا لها بـ(لا) بالناهية .
مواضعه : التذييل والتكميل ٣٦٨/١٤ ، وتمهيد القواعد ٣٩٣٠/٨ ، وشرح الأشمونى ٤٩٨/٢ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١٤٠٣/٣ ، والبحر المحيط ٤٧٧/٤ .

(٣) من الآية ١٨ من سورة النمل .

(٤) انظر : معانى الفراء ٤٠٧/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٠/٢ ، والكتاب الفريد ٢٠١/٣ والدر المصون ٥٩٠/٥ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٠١/٣ .

(٦) ينظر : الهداية لمكي ٢٧٨٧/٢ ، والتبيان ٦٢١/٢ ، وتفسير القرطبى ٤٨٩/٩ .

نَهْيُ الظلمةِ خاصة على البعد عن الظلم فتصيبهم الفتنة خاصة [١] ، وهذا تخريجُ المبرد[٢] ، والفراء[٣] ، والزجاج [٤] .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولا : أنَّ مَا أخذه ابنُ عطيةَ علي ما حكاه المهدوي وجيه ومقبولٌ ؛ لأن المضارع إذا كان جواب قسم ، وكان منفياً بـ(لا) لا تدخله نون التوكيد عند الجمهور[٥].

ثانيا: أن هذا المأخذ علي رأي من الآراء المنقولة عند الإمام المهدوي ، لا أنه قولَه ، أو رأيه ، وكان علي ابن عطية أن يبين السبب وهو أنه نقل قولاً ضعيفاً ، ولم يبين ضعفه .

ثالثا : الراجح : قول المبرد وهو أن النون دخلت فى " لاَّ تُصِيبَنَّ " وهو مضارع منفى بـ (لا) تشبيهاً له بالنهى ، كما قال ابن مالك[٦] : " وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفى بـ(لا) تشبيهاً بالنهى ، كقوله تعالى : " وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً " [٧].

والله أعلم بالصواب

---

(١) انظر : المحرر الوجيز ٥١٦/٢ ، والدر المصون ٥٩٣/٥ ، واللباب ٤٩٢/٩ .

(٢) ينظر : توضيح المقاصد ١١٧٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٩/٢ .

(٣) معانى الفراء ٤٠٧/١ .

(٤) ينظر : معانى الفراء وإعرابه للزجاج ٤١٠/٢ .

(٥) ينظر : التذييل والتكميل ٣٦٧/١٤ ، وتوضيح المقاصد ١١٧٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٩٩/٢ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ص ١٤٠٣ – ١٤٠٤ .

(٧) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

[٤]- مجيء (كان) بمعنى (صار) :

في قوله : { **إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ** }[١]

قال ابن عطية :

"**حكى المهدوي**[٢] عن فرقة أن معنى : وَكانَ مِنَ الْكافِرِينَ ، وَصَارَ مِنَ الكَافِرِيْنَ ، وقال ابن فَوْرَك : « وهذا خطأ ترده الأصول» ... قال القاضي أبو محمد- رحمه الله - : وَقَالَ جُمْهُورُ المُتَأَوِّلِيْنَ : مَعْنَى وَكانَ مِنَ الْكافِرِينَ ؛ أَيْ : فِي عِلْمِ الله تَعَالَى أَنَّه سَيَكْفُرُ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ حَقِيقَةً وَالْمُؤْمِنَ حَقِيقَةً هُوَ الَّذِي قَدْ عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ الْمُوَافَاةَ"[٣].

الدراسة والتحليل :

للنحاة في معني (كان) في الآية السابقة وجهان :

الوجه الأول : ذهب المهدوي[٤] **، وأكثر النحويين**[٥] **إلي جواز مجيء (كان) بمعني: (صار) . فـ(كان) في الآية السابقة بمعني : صَارَ مِنَ الكَافِرِيْنَ** [٦] **.**

قال المهدوي : " وقوله : {وَكانَ مِنَ الْكافِرِينَ} ؛ أَيْ : صَارَ مِنَ الكَافِرِيْنَ ، ولم يكن قبله كافراً ، وقيل : بل كان قبله كُفَّار ، وهم الجن الذين كانوا في الأرض"[٧] **.**

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٣٤) .

(٢) انظر : التحصيل للمهدوي ١٩٧/١ .

(٣) المحرر الوجيز ١٢٦/١ .

(٤) انظر : التحصيل للمهدوي ١٧٥/١ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٩٣/١ ، ومختار الصحاح ١٠٨ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ .

(٦) انظر : بحر العلوم للسمر قندي ١١٠/١ ، والكشف والبيان للثعلبي ١٨١/١ .

(٧) التحصيل للمهدوي ١٩٧/١- ١٩٨ .

قال ابن مالك : " وأما (كَانَ) ، و(ظَلَّ) ، و(أَضْحَى) ، و (أَصْبَحَ) ، و(أَمْسَى) ، فاستعمالها بمعنى (صَارَ) كثيرٌ ، كقوله –تعالى– : { وَسُيِّرَتِ الْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا }[1] " [2] ، والمعني : أَيْ : فَصَارَتْ سَرَابًا . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

بِتَيْهاءَ قَفْرٍ ، والمَطِيُّ كأَنَّها ... قَطَا الحَزْنِ ، قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيوضُها [3]

أَيْ : صَارَتْ .

وقد أَيَّدَ المهدويَّ عددٌ من المفسرين ، وذلك علي اعتبارات مختلفة ، منها :

أولاً : أنه صار من الكافرين ، إذ لا كافر قبله . قاله النيسابوري [4] .

ثانياً : أنه كان قبله قوم من الكفار ، أو من الجن ، فَعَمِل بعملهم ، فَشُبِّه بِهِم ، وصار منهم . قاله الزجاج[5] ، والإمام الطوسي[6] .

الوجه الثاني : أن (كان) هنا بمعني الماضي[7] ، قاله ابن عطية[8] ، وأكثر المفسرين[9] .

---

(١) الآية (٢٠) ، من سورة النبأ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٩٣/١ .

(٣) البيت من الطويل لعمرو بن أحمر، في : الحيوان للجاحظ ٣٠٤/٥ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ مادة (كون)، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١، ونسبه ابن مالك لذي الرمة في: شرح الكافيةِ الشافيةِ ٣٩٣/١ .
الشاهد فيه : (قد كانت فراخا بيوضها) ، حيث استعمل (كَانَ) بمعنى : (صَارَ) .

(٤) انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ٨٤/١ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١١٤/١ .

(٦) انظر : التبيان للطوسي ٢٢٧/١ .

(٧) انظر : زاد المسير ٦٥/١ .

(٨) انظر : المحرر الوجيز ١٢٦/١ .

(٩) انظر : الكشف والبيان للثعلبي ١٨١/١ ، ومعالم التنزيل للبغوي ٨٢/١ ، وزاد المسير ٦٥/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤٣/١ .

والمعنى : أنه كان في سابق علم الله أنه من الكافرين الذين وجبت لهم الشقاوة، ونسبه ابن الجوزي إلي قتادة ، وابن الأنباري [١] .

قال القرطبي : " قَالَ جُمْهُورُ الْمُتَأَوِّلِينَ : الْمَعْنَى : أَيْ كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى أَنَّهُ سَيَكْفُرُ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ حَقِيقَةً وَالْمُؤْمِنَ حَقِيقَةً هُوَ الَّذِي قَدْ عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ الْمُوَافَاةَ "[٢] .

وصح أن يستعمل (كَانَ) هنا على أحد وجهين[٣] :

أولاً : إما لاعتبار وقت العصيان بوقت الاختبار ، ويكون بالإضافة إليه ماضياً ، فيجب أن يقال : كان .

ثانياً : وإما أنه قال : {كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ}[٤]، تنبيهاً أن ما تقدم من طاعته غير معتد به ، وأن حكمه من قبل حكم الكافرين ، فمن شرط الطاعة أن لا تحبط ، ومن حكم الإيمان أن يمتد ويتصل .

وقدر ردَّ ابنُ عطيةَ قول المهدوي ومن وافقه من القول بجواز مجيء (كَانَ) هنا بمعني (صَارَ) ، فقَدْ حَكَى ابن عطية عَنِ ابنِ فَوْرَك ، أن مجيء (كَانَ) هُنَا بِمَعْنَى (صَارَ) خَطَأٌ ، تَرُدُّهُ الْأُصُولُ ، قائلاً : وقال ابن فَوْرَك : « وَهَذَا خَطَأٌ تَرُدُّهُ الْأُصُولُ » [٥] .

لأنَّ (كَانَ) تدل علي العلم في الزمن الماضي ؛ أَيْ : كان عالما في الأزل أنه سيكفر ، فصيغة (كَانَ) متعلقة بالعلم لا بالمعلوم [٦] .

---

(١) انظر : زاد المسير ٦٥/١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤٣/١ .

(٣) انظر : تفسير الراغب الأصفهاني ١٥١ .

(٤) سورة البقرة : من الآية (٣٤) .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ١٢٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٤٣/١ .

(٦) انظر : مفاتيح الغيب ٢٥٧/٢ .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أن ما أخذه ابن عطية علي الإمام المهدوي هو مأخذ يميل إلي المعني ؛

لأن ما ذهب إليه المهدوي من جواز مجيء (كان) بمعني (صار) هذا جائز عند أكثر النحويين ، ويوافقهم السماع بذلك [1] .

والله أعلم بالصواب

(١) انظر : شرح الكافية الشافية ٣٩٣/١ ، ومختار الصحاح ١٠٨ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٧ ، مادة " كون" ، وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/١ .

[٥]- تعدي (ضَرَبَ) إلي مفعولين :

{ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ } [١]

قال ابنُ عطية :

" و(مَثَلًا) مفعول بضرب ، و(كَلِمَةً) مفعول أول بها ، و(ضَرَبَ) هذه تتعدى إلى مفعولين ؛ لأنها بمنزلة (جَعَلَ) ونحوه ؛ إذ معناها : جَعَلَ ضَرَبَهَا ، **وقال المهدوي:** (مَثَلًا) مفعول ، و(كَلِمَةً) بدل منه ، قال القاضي أبو محمد : وهذا على أنها تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وإنما أوهم في هذا قلة التحرير في (ضَرَبَ) هذه " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحويون في تعدية الفعل (ضَرَبَ) ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال[٣] :

القول الأول : ذهب الزمخشري[٤] في أحد قوليه إلي أنَّ « ضَرَبَ » متعديةٌ لواحدٍ، وهو قوله : (مثلاً) ، بمعنى : اعتمد مثلاً ، ووضَعَه .

و« كلمةً » على هذا منصوبةٌ بمضمرٍ ؛ أَيْ : وَجَعَلَ كلمةً طيبةً كشجرةٍ طيبة ، وهو تفسيرٌ لقولِه : { **ضَرَبَ الله مَثَلاً** } ، كقولك : « شَرَّفَ الْأَمِيرُ زَيْدًا ، كَسَاهُ حُلَّةً، وَحَمَلَهُ عَلَى فَرَسٍ »[٥] .

وقد رد أبو حيان هذا الوجه قائلا:« وفيه تكلُّفُ إضمار لا ضرورةَ تدعو إليه»[٦].

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الرعد .

(٢) المحرر الوجيز ٣٣٥/٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٩٩/٧ ، واللباب ٣٧٩/١١ .

(٤) انظر : الكشاف ٣٧٧/٣ .

(٥) البحر المحيط ٤١٠/٥ .

(٦) الدر المصون ٩٩/٧ ، وانظر : اللباب ٣٧٩/١١ .

واستحسنه السمين الحلبي ، حيث قال : " قلت : بل معناه إليه : فيُضطرُّ إلى تقديرِهِ ؛ محافظةً على لَمْح هذا المعنى الخاصّ " [١] .

القول الثاني : أجاز الزمخشري[٢]، وابن عطية[٣]، أنَّ تكون (ضَرَب) في الآية متعديةٌ لاثنين ؛ لأنها بمعنى (جَعَل) ، أو(صَيَّر) ، لكنْ مع لفظ : (المَثَل) خاصة ، فتكون (كلمةً) مفعولاً أولَ ، و(مَثَلاً) هو المفعول الثاني .

قال الزمخشري : " ويجوز أن ينتصب (مَثَلًا) ، و(كَلِمَةً) بـ(ضرب) ؛ أَىْ : ضرب كلمة طيبة مثلا ، بمعنى : جَعَلَهَا مَثَلا " [٤] .

القول الثالث : ذهب الإمام المهدوي[٥]، والعكبري[٦] إلي أن (ضرب) فعل متعدٍّ لواحدٍ ، وهو قوله : (مَثَلاً) ، و (كلمةً) بدلٌ منه ، و (كشجرةٍ) خبرُ مبتدأ مضمرٍ ؛ أَيْ: هي كشجرةٍ طيبةٍ ، وعلى هذا الوجه تكون (كَشَجَرَةٍ) نَعْتًا لِـ « الْكَلِمَةِ »[٧] .

قال المهدوي : " و«مَثَلاً» مفعول ، و « كلمةً » بدلاً منه " [٨] .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ ما ذهب إليه المهدوي في كتابه من كون (ضرب) فعلاً متعدياً لواحدٍ ، وهو قوله : (مَثَلاً) ، و انتصاب « كلمةً » علي البدلِ منه .

---

(١) الدر المصون ٩٩/٧ .
(٢) انظر : الكشاف ٣٧٧/٣ .
(٣) المحرر الوجيز ٣٣٥/٣ .
(٤) الكشاف ٣٧٧/٣ .
(٥) انظر : التحصيل ٦١٩/٤ .
(٦) انظر : التبيان ٧٦٨/٢ .
(٧) انظر : الدر المصون ٩٩/٧ ، واللباب ٣٧٩/١١ .
(٨) انظر : التحصيل ١٨٢/٣ .

حيث قال بعد أن نقل إعراب المهدوي : " وهذا على أنها تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، وإنما أوهم في هذا قلة التحرير في (ضَرَبَ) هذه " [1] .

فابن عطية يري أن (ضَرَب) في الآية السابقة متعدية لاثنين ؛ لأنها بمعنى : (جَعَل) ، فهي تنصب مفعولين ، ومن ذهب إلى أنها فعل متعدٍّ لواحدٍ في الآية فقد وَهِمَ في قوله ؛ لقلة النظر والتحرير والتدقيق في معني (ضَرَبَ) في هذه الآية .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولًا : أنَّ مَا أخذه ابنُ عطيةَ علي ما ذهب إليه المهدوي فيه نظر ؛ لأن (ضَرَبَ) في هذه الآية يجوز أن تتعدي لواحد ، ويجوز أن تتعدي لاثنين ، ورجح السمين الحلبي تعدية (ضَرَبَ) لواحد [2] .

ثانيًا : الراجح : القول الثاني والثالث ، وهو جواز تعدية (ضَرَبَ) لواحد ولاثنين في الآية ؛ لعدم حاجته إلي تأويل ، أو تكلف إضمار لا داعي إليه .

والله أعلم بالصواب

---

(١) المحرر الوجيز ٣/٣٣٥ .

(٢) الدر المصون ٧/٩٩ .

[٦]- مجيء صيغة (فاعل) للدلالة علي المشاركة :

في قوله : { **الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُو رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ** }(١)

قال ابن عطية :

" **وحكى المهدوي** : أن المُلاقَاةَ هنا مُفَاعَلَةٌ مِنْ وَاحِدٍ ، مِثْلُ : عَافَاكَ اللَّهُ ، قال القاضي أبو محمد –رحمه الله– : وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ (لَقِيَ) يَتَضَمَّنُ مَعْنَى (لَاقَى) ، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا ، بَلْ (فَعَلَ) خِلَافُ (فَاعَلَ) فِي الْمَعْنَى " (٢) .

الدراسة والتحليل :

للنحاة في معني (فاعل) في الآية السابقة قولان :

القول الأول : ذهب أبو حيان إلي أن (الْمُلَاقَاةُ) هنا : (مُفَاعَلَةٌ) تَكُونُ مِنِ اثْنَيْنِ ؛ لِأَنَّ مَنْ لَاقَاكَ فَقَدْ لَاقَيْتَهُ (٣) .

وصيغة (فَاعَلَ) من الصيغ التي تأتي لمعانٍ متعددة ، أشهرها : الدلالة على المشاركة بين اثنين في القيام بالفعل ، نحو : قَاتَلَ ، وَخَاصَمَ، وفَارَقَ .(٤)

قال سيبويه : " اعلمْ أنك إذا قلتَ : (فَاعَلتُه) فقد كان من غيرك إليك ، مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته "(٥) ؛ أَيْ : أن (فَاعَلَ) ومصدره (مُفَاعَلَةٌ) يكون بين اثنين غالباً .

وقال ابن الحاجب : " وفاعل لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً ، فيجيء العكس ضِمْناً " (١) .

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٤٦) .

(٢) المحرر الوجيز ١٣٧/١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٢٤/١ .

(٤) انظر : شرح المفصل ١٥٩/٧ ، والكناش ٦٥/٢ .

(٥) الكتاب ٦٨/٤ .

ولذا يكون الفعل اللازم في (فَاعَلَ) متعدياً إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير مشارك متعدياً إلى اثنين [٢] .

القول الثاني : ذَهَبَ الَمَهْدَوِيُّ[٣]، وَغَيْرُهُ : أَنَّ الْمُلَاقَاةُ هُنَا ، وَإِنْ كَانَتْ صِيغَتُهَا تقتضي التشريك فَهِيَ مِنَ الْوَاحِدِ ، كَقَوْلِهِمْ : عَاقَبْتُ اللِّصَّ ، وَعَافَاكَ اللَّهُ .

قال المهدوي : " ومعني (مُلَاقُو رَبِّهِمْ) ، قيل : جاء علي المفاعلة ، وهو من واحد، مِثْلُ : عَافَاكَ اللَّهُ " [٤] .

وقد ضَعَّفَ ابْنُ عَطِيَّةَ رأي المهدوي قائلاً : " وَهَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ (لَقِيَ) يَتَضَمَّنُ مَعْنَى (لَاقَى)، وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا ، بَلْ (فَعَلَ) خِلَافٌ فِي الْمَعْنَى لِفَاعَلَ " [٥] .

فابْنُ عَطِيَّةَ يري أن مادة (لَقِيَ) تتضمن مَعْنَى (الْمُلَاقَاةِ) ، وذلك من عدة أوجه[٦] :

١- بالنسبة لِوَضْعَ هَذَا الْفِعْلِ ، سَوَاءٌ أَكَانَ مُجَرَّدًا علي زنة (فَعَلَ) ، أَم عَلَى زنة (فَاعِلٍ) ، فمَعْنَاهُ وَاحِدٌ ، يدل علي التشريك في الفعل ، فـ : (لقي) تتضمن مَعْنَى (الْمُلَاقَاةِ) ، حَيْثُ إِنَّ مَنْ لَقِيَكَ فَقَدْ لَقِيتَهُ .

٢- بالنسبة لِخُصُوصِ مادة : (لَ قِ يَ) ، فهي بذاتها تَقْتَضِي الْمُشَارَكَةِ في الفعل دون غيرها، وَيَسْتَحِيلُ فِيهِا أَنْ يَكُونَ لِوَاحِدٍ .

→→→

(١) شرح الشافية ٩٦/١.

(٢) انظر : شرح الشافية ٩٧/١.

(٣) انظر : التحصيل للمهدوي ٢٠٦/١ .

(٤) التحصيل للمهدوي ٢٠٦/١ .

(٥) المحرر الوجيز ١٣٧/١ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٣٢٤/١ .

٣- أن وضع هذا الفعل ، ومادته يدل علي أَنَّ (فَاعَلَ) يَكُونُ لِمُوَافَقَةِ الْفِعْلِ الْمُجَرَّدِ، وَهَذَا أَحَدُ مَعَانِي (فَاعَلَ) ، وَهُوَ أَنْ يُوَافِقَ الْفِعْلَ الْمُجَرَّدَ .

٤- قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ : " وَلَيْسَتْ كَذَلِكَ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا " ؛ أَيْ : لَيْسَتِ الْأَفْعَالُ مُجَرَّدُهَا بِمَعْنَى (فَاعَلَ)، بَلْ صيغة (فَاعَلَ) فِيهَا ما يَدُلُّ عَلَى الِاشْتِرَاكِ .

٥- قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ : " بَلْ (فَعَلَ) خِلَافُ (فَاعَلَ) في المعني " ، يريد : أن الفعل الْمُجَرَّدُ فِيهَا يَدُلُّ عَلَى الِانْفِرَادِ ، وَهُوَ خِلَافُ صيغة (فَاعَل) ، فهو يدل على الِاشْتِرَاكِ .

قال أبو حيان مؤيداً كلامَ ابنِ عطيةَ ، رادًا هذا الوجه : " فَضُعِّفَ بِأَنْ يَكُونَ (فَاعَلَ) مِنَ اللِّقَاءِ يدل علي الواحد ، مِنْ بَابِ : عَاقَبْتُ اللِّصَّ ، حَيْثُ إِنَّ مَادَّةَ (اللِّقَاءِ) تَقْتَضِي الِاشْتِرَاكَ ، سَوَاءٌ كَانَ بِصِيغَةِ الْمُجَرَّدِ أَوْ بِصِيغَةِ (فَاعَلَ) ، وَهَذِهِ الْإِضَافَةُ غَيْرُ مَحْضَةٍ ؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الِاسْتِقْبَالِ " [١] .

ويري سيويه أن (فاعل) كما تكون لاثنين فقد تأتي للواحد ، حيث قال : " وقد تجيء (فاعلتُ) لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على (أفعلت) ، وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وَعَافَاهُ الله ... " [٢] .

فتأتي لعدة معانٍ أخرى ليست للمشاركة ، منها :

١- الدلالة علي التكثير ، كـ: فعَّلَ ، مثل: ضاعفت الشيء؛ أيْ : كثَّرْتُ أضعافه .

٢- موافقة الفعل المجرد (فَعَلَ) ، كـ: سَافَرتُ ، بمعني: سَفَرْتُ ؛ أَيْ: خرجت للسفر[٣] .

---

(١) البحر المحيط ٣٢٤/١ .

(٢) الكتاب ٦٨/٤ .

(٣) انظر : الكناش ٦٦/٢ ، وشرح الشافية للرضي ٩٩/١ .

٣- جعل الشيء ذا أصله ، كقولك : عَافَاهُ الله ؛ أَيْ: حوله وجعله ذا صحة وعافية، وعَاقَبْتُ اللِّصَّ ، جعلتُه ذَا عُقُوبَةٍ .

وكان المبرد يذهب إلى أن (فاعل) إذا كان منقولاً من (فَعَل) فهو يكون من اثنين أو أكثر ؛ لأَنَّك تَقول : ضربت ، ثمّ تَقول : ضارَبت ، فتخبر أَنَّه قد كَانَ إِليك مثلُ مَا كَانَ مِنْك ، أما إذا لم يكن فِيهِ (فعَلَ)، فَهُوَ فِعْلٌ مِنْ وَاحِدٍ ، نَحْو:(عَاقَبْتُ اللِّصَّ)[١].

قال المبرد : " وَأما (فَاعَلْتُ) فمصدره اللَّازِم (مُفَاعَلَةٌ) مَا كَانَ فِيهِ لاثنين أَو لوَاحِد، وَذَلِكَ نَحْو : قَاتَلت مقاتلة ، وشاتمت مشاتمة ... ، وَأما قَوْلنَا مَا يكون لاثْنَيْنِ ، نَحْو : شاتمت ، وضاربت ، لَا يكون هَذَا من وَاحِد ، وَلَكِن من اثْنَيْنِ فَصَاعِدا ، وَأما مَا يكون لوَاحِد من هَذَا الْبَاب فنحو : عَاقَبتُ اللص ، وطارقت النَّعْل، وَعَافَاهُ الله "[٢] .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولاً : أن ما أخذه ابن عطية علي ما نقله الإمام المهدوي وجيه ومقبول ؛ لأَنَّ مادة (لَقِيَ) تَتَضَمَّنُ مَعْنَى (الملاقاة) فهي تقتضي الاشتراك في الفعل ، سواء أكان بصيغة المجرد أم بصيغة (فاعل) [٣] .

ثانياً: الراجح ما ذهب إليه ابن عطية ؛ لأن مادة : (لَ قِ يَ) ، هي بذاتها تَقْتَضِي الْمُشَارَكَةِ في الفعل دون غيرها ، وَيَسْتَحِيلُ فِيهِا أَنْ تَكُونَ لِوَاحِدٍ [٤] .

---

(١) انظر : المقتضب ٧٢/١ -٧٣ .

(٢) المقتضب ٩٩/٢-١٠٠ ، وانظر : الكتاب ٦٨/٤ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٢٤/١ .

(٤) انظر : السابق ٣٢٤/١ .

[٧]- عودُ الضميرِ في قوله : { أَنْ آتَاهُ }

{ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ }[١]

قال ابنُ عطية :

" والضمير في (آتاهُ) للنمرود، وهذا قولُ جمهورِ المفسرينَ، وقال المهدوي[٢]: يحتمل أن يعودَ الضميرُ على إبراهيمَ أَنْ آتَاهُ مُلْكَ النُّبُوْءَةِ ، وهذا تحامل من التأويل " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلفَ النحاةُ في عودِ الضميرِ في قوله : { أَنْ آتَاهُ } ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول :

ذَهَبَ ابنُ عطيةَ[٤]، وجمهورُ المفسرينَ[٥] إلي أن الضميرَ عائدٌ على { الَّذِيْ حَاجَّ إِبْرَاهِيْمَ } ، وهو النمرودُ الَّذِي خَاصَمَ إبْرَاهِيْمَ ؛ لأَنَّ آتَاهُ اللهُ الْمُلْكَ [٦] .

قال الزجاج في هذا الوجهِ :

« والدليلُ على أَنَّ الكَافرَ هو الذي كان مُلِّكَ ، إنَّه قال : { أَنَا أُحْيِيْ وَأُمِيْتُ } ، وأنه دعا برجلين فقتل أحدُهما وأطلق الآخر ، فلولا أنه كان ملكاً وإبراهيمُ – عليه السلام – غيرَ ملك لم يتهيأ له أن يقتل وإبراهيم الملك وهو النبي » [١] .

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٢٥٨) .

(٢) التحصيل للمهدوي ٥٦٦/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٤٦/١ .

(٤) السابق ٣٤٦/١ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٠/١ ، والبحر المحيط ٢٩٨/٢ ، واللباب لابن عادل ٣٣٨/٤، وروح المعاني ١٧/٣ .

(٦) انظر : البيان لابن الأنباري ١٧٠/١ .

القول الثاني : ذكر المهدويُّ [٢]، وبعضُ المفسرين[٣] ، أنَّ الضميرَ عَائدٌ عَلَي إبراهيم – عليه السلام – أَيْ : آتَي اللهُ إبراهيمَ النُّبُوَّةَ .

قال المهدوي في التحصيل : " والهاء في{رَبِّهِ} ، يجوز أن تكونَ لإبراهيمَ ، ويجوز أن تكون لنمرودٍ ، وكذلك : { أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ } ، فإن كانت لإبراهيمَ فالمُلكُ النبوة " [٤] .

وقد ردَّ ابنُ عطيةَ رأي المهدوي ، بأن هذا المعني الذي ذكره فيه تحامل من التأويل [٥] ؛ لأنه خلاف التفسير المأثور عن جمهور السلف الصالح ، والسياق مع هذا يجانبه .

قال أبو حيان : مَا ذَكَرَهُ الْمَهْدَوِيُّ احْتِمَالًا هُوَ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ ؛ لأمرين : [٦]

الأول : (الْهَاءُ) كِنَايَةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَا عَنِ الْكَافِرِ الَّذِي حَاجَّهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَالَ : {لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ } [٧] ، وَالْمُلْكُ عَهْدٌ مِنْهُ ، وقوله تعالي : { فَقَدْ آتَيْنا آلَ إِبْراهِيمَ الْكِتابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْناهُمْ مُلْكاً عَظِيماً }[٨] .

الثاني : أن عود الضمير إلى أقرب مذكور واجب ، وأقرب مذكور إبراهيم – عليه السلام – .

←←←

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤١/١ .

(٢) انظر : التحصيل للمهدوي ٥٦٦/١ .

(٣) انظر : البيان ١٦٩/١ ، والكتاب الفريد ٥٦٣/١ ، والتبيان ٢٠٦/١ .

(٤) التحصيل للمهدوي ٥٧٠/١ .

(٥) المحرر الوجيز ٣٤٦/١ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢٩٨/٢ ، واللباب ٣٣٨/٤ ، وروح المعاني ١٦/٣ .

(٧) سورة البقرة ، من الآية ١٢٤ .

(٨) سورة النساء ، من الآية ٥٤ .

وَرُدَّ قَوْلُ الْمُعْتَزِلَةِ بأمرين [١] :

الأول : أَنَّ إِبْرَاهِيمَ مَا عُرِفَ بِالْمَلِكِ ، وَبِقَوْلِ الْكَافِرِ : أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ، وَلَوْ كَانَ إِبْرَاهِيمُ الْمَلِكَ لَمَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى مُحَاجَّتِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ .

الثاني : بأن الذي حاج إبراهيم كان هو (المَلِكْ) ، فعود الضمير إليه أولى [٢] .

وقد أيد أبو حيان ، والسمين الحلبي ، وابن عادل ، وأكثر المفسرين ، القاضي ابنُ عطية في أن الضميرَ عائدٌ على { الَّذِيْ } ، وهو النمرودُ ، وفي استدراكه للإمام المهدوي .

تعقيب : مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أن ما أخذه ابن عطية علي رأي الإمام المهدوي وجيه ومقبول ؛ لما يأتي :

١- أن رأي ابن عطية أشهر وأَبْيَن ما حُمِلَتْ عليه الآية الكريمة ، وهو الراجح، وإليه ذهب جمهور المفسرين ، والنحويين [٣] .

٢- أن المهدوي ذكر القولين في المسألة ولم يرجح أيًّا منهما ؛ لأنه ناقل ، ومأخذ ابن عطية علي رأي من الآراء المنقولة ، لا أنه قوله أو رأيه .

٣- أن ما ذكره المهدوي أولاً من أن(الْهَاءَ) كِنَايَةٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ خلاف المنساق إلى الذهن، وخلاف التفسير المأثور عن السلف الصالح ، والواقع مع هذا يجانبه ؛ إذ ليس لإبراهيم -عليه السلام- إذ ذاك مُلْكٌ ولا تصرفَ ولا نفوذ أمر [٤] .

---

(١) انظر : البحر المحيط ٢٩٨/٢ ، واللباب ٣٣٨/٤ .

(٢) انظر : اللباب ٣٣٨/٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٠/١ ، والبحر المحيط ٢٩٨/٢ ، واللباب لابن عادل ٣٣٨/٤، وروح المعاني ١٧/٣ .

(٤) انظر : روح المعاني ١٦/٣ .

الفَصْلُ الثَّانِيْ

" وَعُنْوَانُـه "

التَّعَقُّبَاتُ الْوَارِدَةُ فِي الأَعَارِيْبِ القُرْآنِيَّةِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَي تِسْعِ مَسَائِلَ :

[١]- إِعْرَابُ (مَا) فِي قَوْلِهِ : {وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ }.

[٢]- الخِلافُ فِي خَبَرِ المُبْتَدَأِ (الَّذِيْنَ) فِي قَوْلِهِ : {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ}.

[٣]- الخِلافُ فِي خَبَرِ (مَا) فِي قَوْلِهِ : {لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ }.

[٤]- إِعْرَابُ (فوق) فِي قَوْلِهِ : {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ }.

[٥]- جواب (إذا) فِي قَوْلِهِ : {حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ }.

[٦]- إِعْرَابُ (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) فِي قَوْلِهِ : {كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ }.

[٧]- إِعْرَابُ {رِئَاءَ النَّاسِ} فِي قَوْلِهِ : {وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ}.

[٨]- إِعْرَابُ قَوْلِهِ : {قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى}.

[٩]- إِعْرَابُ (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَي :

{وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (٤) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ }.

[١]- إعراب (مَا) في قوله تعالي :

{ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ }[١]

قال ابنُ عطية :

" وَ(مَا) فِيْ مَوْضِعِ نَصْبٍ « بِأَعْلَمَ » ، **قَالَ المَهْدَوِيُّ** : " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : (أَعْلَمُ) اسْمًا بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ فِي الْعِلْمِ، فَتَكُونُ (مَا) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِالْإِضَافَةِ " ، قال القاضي أبو محمد عبد الحق –رحمه الله– : فَإِذَا قُدِّرَ الْأَوَّلُ اسْمَا ، فلا بُدَّ بَعْدَه مِنْ إِضْمَارِ فِعْلٍ يَنْصِبُ غَيْبَ ، تَقْدِيرُهُ : إِنِّي أَعْلَمُ مِنْ كُلِّ أَعْلَمُ غَيْبَ ، وَكَوْنُهَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ فِعْلًا مُضَارِعًا أَخْصَرُ وَأَبْلَغُ " [٢] .

الدراسة والتحليل :

للنحاة في إعراب (ما) في الآية السابقة ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : ذهب ابن عطية[٣] وأكثر النحويين[٤] إلي أن (أعلم) في الآية السابقة فعل مضارع ، و(ما) منصوبة به .

الوجه الثاني : جوز المهدوي ، ومكي القيسي[٥]، أنَّ تكون (أعلمُ) اسما بمعنى (عَالِمٌ) ، كَمَا يُقَالُ : اللَّهُ أَكْبَرُ، بِمَعْنَى كَبِيرٍ ، كقول الشاعر :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإني لأَوْجَلُ ... على أيِّنا تَعْدُو المنيَّةُ أَوَّلُ [٦]

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٣٣) .

(٢) المحرر الوجيز ١٢٣/١ .

(٣) المحرر الوجيز ١٢٣/١ .

(٤) انظر : المشكل ١٢٥/١ ، والكتاب الفريد ٢١٩/١ ، والبحر ٣٠٠/١ ، والدر المصون ٢٦٠/١ .

(٥) انظر : التحصيل للمهدوي ١٩٧/١– ١٩٨ ، والمشكل ١٢٥/١ .

(٦) من الطويل ، لمعن بن أوس في ديوانه (٣٩) .

الشاهد : قوله : (أَوْجَلُ) ، حيث استدل به علي أن (أفعل) اسم بمعني (فاعل) من غير تفضيل .

←←←

فـ «ما» يجوزُ فيها وجهان :

الأول : أن تكونَ في محلِّ جرٍّ بإضافةِ (أعلم) إليها كما يضاف اسم الفاعل .

الثاني : أَنْ تُقَدِّرَ التَّنْوِينَ فِي (أَعْلَمُ) إِذَا قَدَّرْتَـهُ بِمَعْنَـى (عَالِمٍ) ، وَتَنْصِبَ (مَا) بِـهِ ، ولم يُنوَّنْ « أعلمُ » لعدمِ انصرافِه ، نحو قولهم : « هؤلاء حَوَاجُّ بيتَ الله » .

وَقَدْ حَكَـى ابْنُ عَطِيَّـةَ عَنِ الْمَهْدَوِيِّ أنـه يُجَوِّزُ أَنْ يَكُـونَ قَوْلُـهُ تعالي : (أَعْلَمُ) اسْمًا بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ فِي الْعِلْمِ ، فَتَكُونُ (مَا) فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِالْإِضَافَةِ .

وَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ عَنِ الْمَهْدَوِيِّ لم يثبت في كتابه ، وَالَّذِي ذَكَرَه الْمَهْدَوِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ خلاف ذلك : **حَيْـثُ قَـالَ** : " (وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ) ، يَجُوزُ أَنْ يَنْتَصِبَ (مَا) بِـ(أَعْلَمُ) عَلَـى أَنَّـهُ فِعْلٌ ، وَيَجُـوزُ أَنْ يَكُـونَ بِمَعْنَـى (عَـالِمٍ) ، أَوْ يَكُـونُ (مَـا) جَـرًّا بِالْإِضَافَةِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ التَّنْوِينُ فِي (أَعْلَمُ) إِذَا قَدَّرْتَهُ بِمَعْنَى (عَالِمٍ) وَتَنْصِبُ (مَا) بِهِ ، فَيَكُونُ بِمَعْنَى : " حَوَاجُّ بَيْتَ اللَّهِ " [1] .

فيتضح من نص الإمام المهـدوي : أَنَّـهُ لَـمْ يَذْهَبْ إِلَـى أَنْ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ فـي الآية ، وَأَنَّهُ لَمْ يُجَوِّز الْجَرّ فِي (مَـا) وَالنَّصْبُ ، وَتَكُونُ (أَفْعَلُ) اسْمًا للتفضيل ، بَلْ أَجَازَ ذَلِكَ إِذَا كَانَت بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لَا أَفْعَلَ تفضيل .

وهنا يظهر : أن مَا نقله ابن عطية عن الْمَهْدَوِيِّ مِنْ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ (أَعْلَمُ) أَفْعَلَ بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ، وَخَفْضُ (مَا) بِالْإِضَافَةِ لم يرد في كتابه، ووصفه أبو حيان بالوهم.

قال أبوحيان : " وَمَا نَقَلَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ عَنِ الْمَهْدَوِيِّ وَهْمٌ ... ، فَأَنْتَ تَرَى أَنَّـهُ لَـمْ يَذْهَبْ إِلَى أَنْ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ وَأَنَّهُ لَمْ يُجِزِ الْجَرَّ فِي (مَـا) وَالنَّصْبُ ، وَتَكُونُ (أَفْعَلُ) اسْمًا إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لَا أَفْعَلَ تفضيل ، ولا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ مَا نقله ابن

→→→

مواضعه : المقتضب٣/٢٤٦ ، أوضح المسالك ١٣٧/٣ ، شرح التصريح ٧٢١/١ .

(١) التحصيل للمهدوي ١٩٧/١– ١٩٨ .

عطية عن الَمَهْدَوِيّ مِنْ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ (أَعْلَمُ) أَفْعَلَ بِمَعْنَى التَّفْضِيلِ ، وَخَفْضُ مَا بِالْإِضَافَةِ أَلْبَتَّةَ " [1] .

الوجه الثالث : قيل : (أعلمُ) على بابها من كونِها للتفضيلِ ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ ؛ أي: أعلمُ منكم ، و(ما) منصوبةٌ بفعلٍ محذوفٍ دَلَّ عليه أفعل؛ أَيْ: أَعْلَمُ مِنْكُمْ مَا لاَ تَعْلَمُوْنَ .

وقد رُدَّ هذا الرأي بقولهم :

" ولا جائزٌ أن يُنْصَبَ بأفعل التفضيلِ ؛ لأنه أضعفُ من الصفةِ التي هي أضعفُ من اسمِ الفاعلِ ، الذي هو أضعفُ من الفعلِ في العملِ " [2].

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولاً : أن ما أخذه ابن عطية علي الإمام المهدوي لم يثبت في كتابه ؛ لما يأتي :

١- أَنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى أَنْ (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ في الآية مطلقًا .

٢- أَنَّهُ لَمْ يُجَوِّز الْجَرّ فِي (مَا) وَالنَّصْبُ ، لِكَوْنِ (أَفْعَلُ) اسْمًا للتفضيل ، بل أجاز ذلك إِذَا كَانَت بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لَا أَفْعَلَ تفضيل .

ثانياً : أن ما ذهب إليه ابن عطية من كون(أعلم) فعلا ، و(ما) منصوبة به ، هو الأقوى ؛ لأن أكثر النحويين عليه ، وأنه سلم من النقد والاعتراض الذي وجه لغيره .

والله أعلم بالصواب

---

(١) البحر ١/٣٠٠ .

(٢) انظر : الدر المصون ١/٢٦٠ .

[٢]- الخلاف في خبر المبتدأ (الَّذِيْنَ) في قوله :

{ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ}(١)

قال ابن عطية :

" قال بعض نحاة الكوفيين : الخبر عن (الَّذِينَ) متروك ، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يتربصن ، ومذهب نحاة البصرة أن خبر (الَّذِينَ) مترتب بالمعنى ، وذلك أن الكلام إنما تقديره : يَتَرَبَّصُ أَزْوَاجُهُمْ ، وإن شئت قدرته : " وَأَزْوَاجُ الَّذِيْنَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ يَتَرَبَّصْنَ " ، فجاءت العبارة في غاية الإيجاز ... ، وحكى المهدوي(٢) عن سيبويه أن المعنى : وَفِيْمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ الَّذِيْنَ يَتَوَفَّوْنَ ، ولا أعرف هذا الذي حكاه ... " (٣) .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة في تحديد خبر المبتدأ (الَّذِينَ) في الآية ، ولهم في ذلك عدة أقوال :

القول الأول : ذهب الفراء(٤)، والكوفيون(٥)، إلي أن ﴿الذين﴾ مبتدأ لا خبر له ، وقوله : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ خبر عن الزوجات المتصل ذِكْرُهُنَّ به ؛ لأن الْقَصْدُ الْإِخْبَارُ عَنْ أَزْوَاجِهِمْ بِأَنَّهُنَّ يَتَرَبَّصْنَ ؛ لأنَّ الحديثَ مَعَهُنَّ في الاعتدادِ بالأشهر ، فجاء الخبرُ عن المقصود ، إذ المعنى : مَنْ مات عنها زوجُها تربَّصت .

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٢٣٤) .

(٢) التحصيل ٥٣٣/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٣١٤/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ١٥٠/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣١٨/١ ، والتبيان ١٨٧/١ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٣١٤/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٢٦/٣ ، والدر المصون ٤٧٦/٢ .

قال أبو إسحاق : هذا خطأ لا يجوز أن يُبتدأ باسم ولا يُحدَّث عنه ؛ لأن الكلام وضع للفائدة ، فما لا يفيد فليس بصحيح [١] .

القول الثاني : ذهب المبرد[٢]، والبصريون[٣] إلي أن ﴿الَّذِيْنَ﴾ مبتدأ ، و﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : " وَأَزْوَاجُهُمْ يَتَرَبَّصْنَ " ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر المبتدأ الأول .

وساغ حذف المبتدأ وما أضيف إليه ؛ لأن في الكلام ما يدل عليه ، إذ الأزواج قد تقدم ذكرهن في الصلة ، فلما تقدم ذكرهن ساغ إضمارهن وحَسُن .

القول الثالث : أن الخبر قوله : ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، والعائد منه إلى المبتدأ محذوف ؛ للعلم به ، والتقدير : يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَهُمْ أوْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ . وهذا قول الأخفش [٤] .

فإنه قال عند هذه الآية : " وخبر ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ﴾ : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ﴾ ، ولم يذكر بعد موتهم ، كما يحذف بعض الكلام " [٥] .

القول الرابع : أن يكون الخبر في ﴿الَّذِيْنَ﴾ محذوفا مقدرا قبل المبتدأ ، والتقدير: فِيْمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الَّذِيْنَ يَتَوَفَّوْنَ ، كما في قوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا﴾[٦] ، وجملة ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ لا موضع لها من الإعراب ، مَسُوقة لبيان الحكم المتلوّ . حَكَى هذا القول المهدوي عن سيبويه [٧] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣١٥/١ .

(٢) انظر : الكامل في اللغة والأدب ص٩٠٨ ، والإغفال٩٠/٢ ، ومفاتيح الغيب١٣٥/٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه٣١٤/١ ، والمحرر الوجيز ٣١٣/١ .

(٤) معاني القرآن١٨٩/١ ، والمشكل ١٦٩/١ .

(٥) معاني القرآن١٨٩/١.

(٦) سورة المائدة : من الآية ٣٨.

(٧) انظر : التحصيل للمهدوي ٥٣٣/١ ، والمشكل ١٦٩/١ ، والمحرر الوجيز٣١٣/١ ، والتبيان ١٨٦/١ والجامع لأحكام القرآن ١٥٩/٣ .

قال المهدوي في التحصيل : " قوله : ﴿وَالَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ﴾ تقديره ، وإعرابه ، ومعناه علي مذهب سيبويه : وَفِيْمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ الَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ " (١) .

ونسبة هذا القول إلى سيبويه فيه تسامح ؛ لأنه لم يصرح بذلك ، وإنما قاسه بعض النحاة على مذهبه في قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ (٢) .

وقد ردَّ ابنُ عطيةَ ما حكاه المهدوي في كتابه عن سيبويه ، من أن قوله : ﴿الَّذِيْنَ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف بجملته قبل المبتدأ ، والتقدير : فِيْمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الَّذِيْنَ يُتَوَفَّوْنَ .

فقال ابن عطية – بعد أن ذكر رأي المهدوي– " ولا أَعْرِفُ هَذَا الَّذِيْ حَكَاهُ "(٣)، وقد ذكر ابن عطية العلة في رده لما حُكِيَ عن سيبويه بقوله :

" لأن ذلك إنما يتجه إذا كان في الكلام لفظُ أمر بعد ، مثل قوله : {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}(٤)، وهذه الآية–محل البحث– فيها معنى الأمر لا لفظه، فيحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر"(٥).

ويظهر من العلة التي ذكرها ابنُ عطية في رد ما نُسِبَ إلي سيبويه ، ما يأتي :

أنه أجاز حذف الخبر في قوله تعالي:{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}؛ لأن هذه الآية اشتملت علي لفظ الأمر ، والتقدير : فِيْمَا يَقُصُّ عَلَيْكُمْ حُكْمُ السَّارِقُ والسَّارِقَةُ ، ثُمَّ استأنفَ الحكم ، فقال : فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ، فالاسم المرفوع – في هذه الآية – مبتدأ ، خبره محذوف ؛ لدلالة لفظ الأمر علي ذلك .

---

(١) التحصيل للمهدوي ٥٣٣/١ .

(٢) انظر : الكتاب الفريد ٥٣١/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٣١٤/١ .

(٤) سورة المائدة : من الآية ٣٨.

(٥) المحرر الوجيز ٣١٤/١ .

فسيبويه[١] ، وجمهور البصريين[٢] ، يرون أَنَّ الاسم المرفوع في نحو قوله : {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ } [٣] ، وقوله : {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي }[٤] ، مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : في الفرائض ، أو فِيْمَا يَقُصُّ عليكم السارقُ والسارقةُ ، والزانيةُ والزاني ؛ أَيْ : حُكْمُهُمَا ، ثُمَّ استأنفَ الحكم ، فقال : فَاقْطَعُوا أَوْ فَاجْلِدُوا ، فهما جملتان خبرية وإنشائية [٥] .

أما قوله تعالي في الآية – موضع البحث– : {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ }[٦].

فلم يُجَوِّز حذف الخبر ؛ لعدم وجود لفظ الأمر في الآية ؛ لأنها تليت بفعل مضارع ، ففيها معنى الأمر لا لفظه ، فتحتاج إلي عدة تقديرات أخري ، وهذا تكلف لا حاجة إليه .

حيث قال : " وهذه الآية فيها معنى الأمر لا لفظه ، فيحتاج مع هذا التقدير إلى تقدير آخر يستغنى عنه إذا حضر لفظ الأمر " [٧] . وهذا فيه تكلف واضح ؛ لاحتياجه إلي كثرة التقديرات والتأويلات .

---

(١) انظر : الكتاب ١٤٢/١ – ١٤٣ ، والكشاف ٢٣٣/٢ .

(٢) انظر : التذييل والتكميل ٣١٧/٦ ، والمساعد ٢٤٤/١ ، وتعليق الفرائد للدماميني ١٣٩/٣ .

(٣) سورة المائدة : من الآية ٣٨.

(٤) سورة النور : من الآية (٢) .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ٣١٧/٦ ، والمساعد ٢٤٤/١ .

(٦) سورة البقرة : من الآية (٢٣٤) .

(٧) المحرر الوجيز ٣١٤/١ .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِيْ :

أن ما أخذه ابن عطية علي ما ذكره الإمام المهدوي وجيه ومقبول ؛ لما يأتي :

١- أن حذف الخبر في الآية – محل البحث - يحتاج إلي كثرة تأويلات وتقديرات، وهذا فيه تكلف واضح ، وتعسف لا حاجة إليه [١] .

٢- أن ما نسبه المهدوي إلى سيبويه لم يصرح به في كتابه ، وإنما قاسه بعض النحاة على مذهبه في قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾[٢] .

٣- الراجح : ما ذهب إليه الأخفش من أن ﴿الَّذِيْنَ﴾ مبتدأ ، و﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ هو الخبر ، والعائد من الخبر محذوف للعلم به ، والتقدير : يَتَرَبَّصْنَ بَعْدَهُمْ ، وذلك لصحة المعنى عليه ، مع كثرة حذف العائد في كلام العرب .

والله أعلم بالصواب

---

(١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٦/١ .

(٢) سورة المائدة : من الآية ٣٨.

[٣]- الخلاف في تحديد خبر (ما) التي بمعني (الذي)

{ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ }[١]

قال ابنُ عطية :

" **وحكى المهدويُّ ومكي عن سيبويه والخليل : أن خبر الابتداء فيمن جعل (مَا) ابتداء على قراءة من فتح اللام[٢] هو في قوله: {مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ }، ولا أعرفُ من أين حكياه ؛ لأنه مفسد لمعنى الآية لا يليق بسيبويه والخليل ، وإنما الخبر في قوله: (لَتُؤْمِنُنَّ) ، كما قال أبو علي الفارسي ومن جرى مجراه كالزجاج وغيره** "[٣].

الدراسة والتحليل :

اختلفَ النحاةُ في نوع (مَا) في قراءة من فتح اللام ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : أن (ما) هنا للشرط والجزاء ، ومحلها النصب على المفعولية بفعل الشرط ، وهو قوله : ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ ، وهو مستقبل معنى ؛ لكونه في حَيّز الشرط ، واللام قبلها موطئة للقسم ، وهو أخذ الله الميثاق . وهذا رأي الكسائي [٤] .

القول الثاني : أن (ما) موصولة بمعنى (الذى) ، وهي في موضع رفع مبتدأ ، و﴿آتَيْتُكُمْ﴾ صلته ، والعائد من الصلة محذوف تقديره : آتيتكموه ، واللام في قوله: (لَمَا آتَيْتُكُمْ)، لام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم . وهذا رأي الأخفش[٥] .

---

(١) سورة آل عمران : من الآية (٨١) .

(٢) هي قراءة الجمهور ، أما حمزة فقرأ (لما آتيتكم) بكسر اللام مع تخفيف الميم .
انظر : السبعة ٢١٣ ، والحجة ٦٢/٣ ، والكشف ٣٥١/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٤٦٥/١ .

(٤) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/١ ، والحجة للفارسي ٦٦/٣ ، والهداية لمكي ١٠٦٢/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٠/٥ ، والبحر المحيط ٥٣٣/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٩٠/١ .

ومن أجاز في (ما) أن تكون اسماً موصولاً (مبتدأ) اختلفوا في خبرها علي قولين :

القول الأول: أن الخبر قوله: {لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ} ، وهو جواب لقسم محذوف تقديره : والله لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ، فناب عن الخبر ، والهاء في (بِهِ) عائدة على المبتدأ (الَّذِيْ) . وهذا رأيُ الأخفش ، والزجاج[1]، والفارسي[2] وابن عطية ، وأكثر النحويين[3] .

القول الثاني : أن الخبر قوله: {مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ } ، و(مِنْ) زائدة ، والمعنى: للذي آتيْتُكُمُوْهُ كِتَابٌ وَحِكْمَةٌ ، أجازه الأخفش ، والنحاس ، والعكبري[4] ، ونسبه مكي[5] إلي الخليل وسيبويه ، وتابعه في ذلك المهدوي[6].

قال في التحصيل : " وخبر الابتداء إذا كانت (مَا) بمعني (الَّذِي) عند الخليل وسيبويه قوله:{مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ} ، وعند غيرهما : {لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ} "[7] .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ ما نسبه المهدوي إلي الخليل وسيبويه من كون الخبر قوله :{مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ } ؛ بأن هذا التقدير الذي ذكره مفسدٌ لمعنى الآية لا يليق بسيبويه والخليل ؛ لأنه يؤدي إلي الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ، وهذا خلاف رأي الجمهور من النحاة[8] ، والسياق مع هذا يجانبه .

قال ابن عطية : " ولا أعرفُ من أين حكياه ؛ لأنه مفسد لمعنى الآية لا يليق بسيبويه والخليل ، وإنما الخبر في قوله : (لَتُؤْمِنُنَّ) " [9] .

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٢٥/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٧/١ .

(٢) انظر : الحجة ٦٦/٣ ، والإغفال ١٣٣/٢ ، والتعليقة ٢١٣/٢ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤٦٥/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٩٠/٥ ، والبحر المحيط ٥٣٣/٢ .

(٤) انظر : معاني القرآن ٢٢٥/١ ، وإعراب القرآن ٣٩١/١ ، والبيان ٢٠٩/١ ، والتبيان ١٤٢/١ .

(٥) انظر : الهداية لمكي ١٠٦١/٢ .

(٦) انظر : التحصيل ٧٩/٢ – وصـ : ٨٧ .

(٧) التحصيل ٧٩/٢ ، وينظر : ص :٨٧ .

(٨) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ ، والارتشاف ١٠٤١/٢ .

(٩) المحرر الوجيز ٤٦٥/١ .

ورده ابنُ هشامٍ ؛ لأن ذلك يقتضي الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ؛ لأن قوله : ﴿ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ من تمام الصلة . (١)

تحقيق ما نُسِبَ إلي سيبويه من كتابه :

سأل سيبويه الخليل عن هذه الآية فقال ما نصه : " وسألته عن قوله : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ...** ﴾ ، فقال : (ما) ههنا بمنزلة (الذي) ، ودخلتها اللام كما دخلت على (إنْ) حين قلت : والله لَئِنْ فَعَلْتَ لأَفْعَلَنّ ، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إن) ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا ... ، ثم قال سيبويه : ومثل ذلك : ﴿ **لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ** ﴾(٢) ، إنما دخلت اللام على نِيّة اليمين "(٣) .

وقد اختلفت نظرة النحاة إلى نص سيبويه السابق ، والمراد منه إلي اتجاهين :

الاتجاه الأول : حمل بعضهم كلامه على أن (ما) موصولة بمنزلة (الذي) ، واللام الداخلة عليها لام الابتداء ، ومنهم أبو جعفر النحاس ، وتابعه المهدوي .

قال النحاس : " قال سيبويه : سألت الخليل في قوله : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ ﴾ ، فقال : (ما) بمعنى : الذي ، قال أبو جعفر : التقدير على قول الخليل : لَلّذي آتَيْتُكُمُوه ، ثم حذف الهاء لطول الاسم ، فالذي رُفِع بالابتداء ، وخبره : ﴿مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ " (٤) .

والذي حملهم على هذا التأويل : هو تصريح الخليل بأن (ما) بمنزلة (الذي) .

---

(١) انظر : مغني اللبيب ص : ٥٣٣ .

(٢) سورة الأعراف : من الآية ١٨.

(٣) انظر : الكتاب٣/١٠٧، ١٠٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩٠

الاتجاه الثاني : منهم من حمل كلامه على أن (ما) شرطية ، واللام فيها موطئة للقسم ، وأن الخليل لم يُرِدْ بقوله : إنها بمنزلة (الذي) أنها اسم موصول ، بل أراد أنها اسم ، كما أن (الذي) اسم ، ومنهم المازني ، والفارسي[١] .

قال الفارسي[٢] : لم يرد الخليل بقوله : " إنه بمنزلة (الذى) " كونها موصولة ، بل أراد أنها اسم كما أن (الذى) اسم ، وقرر أن تكون حرفاً كما جاءت حرفاً فى قوله: {وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ }[٣]، وقوله:{ **وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الحَيَاةِ**}[٤]، فهذا المعنى أراد بقوله : إنها بمنزلة (الذي)، ولم يُرِدْ أنها موصولة كـ (الذي) .

وهذا الاتجاه - والله أعلم - هو الأقرب لمراد سيبويه وذلك لأمرين : –

الأول : أن الخليل نزل اللام الداخلة على (مَا) بمنزلة اللام الداخلة على (إنْ) الشرطية في نحو : واللهِ لإنْ فَعَلْتَ لأفْعَلَنَّ ، واللام الداخلة على (إنْ) الشرطية هي الموطئة للقسم باتفاق[٥].

والثاني : أن سيبويه نفسه صرح بأن هذه اللام إنما دخلت على نِيّة اليمين ، ونظّر لها بقوله تعالى: ﴿**لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ**﴾ [٦] .

ويستنبطُ من كلامِ الخليلِ وسيبويه السابق أن (مَا) فى قوله : " لَمَا آتَيْتُكُم " ، شرطية ؛ وقد خرجها على الشرطية أكثر النحويين كالمازنى والزجاج ، وأبى على الفارسى، والزمخشرى، وابن عطية [١] .

---

(١) ينظر : الحجة للفارسى ٦٦/٣ .

(٢) ينظر : الحجة للفارسى ٦٦/٣ .

(٣) من الآية (١١١) من سورة هود .

(٤) من الآية (٣٥) من سورة الزخرف .

(٥) انظر : الكتاب١٠٧/٣، ١٠٨.

(٦) سورة الأعراف : من الآية ١٨ ، وانظر : الكتاب١٠٧/٣، ١٠٨.

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أن ما أخذه ابن عطية علي ما نقله المهدوي عن الخليل وسيبويه وجيه ومقبول؛ لما يأتي :

١- أن جواز كون الخبر : {مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ} فيه مخالفة للقواعد النحوية ؛ لأنه يؤدي إلي الإخبار عن الموصول قبل تمام صلته ؛ لأن قوله : (ثُمَّ جَاؤُكُمْ) معطوف علي الصلة ، وهذا خلاف رأي الجمهور من النحاة[٢] ؛ لأنهم يمنعون أن يتبع الموصول بتابع كالعطف وغيره قبل تمام الصلة .

٢- أن المهدوي ذكر قولين في كتابه ، ولم يرجح أيًّا منهما ؛ لأنه ناقل ، ومأخذ ابن عطية علي رأي من الآراء المنقولة ، وكان عليه أن يبين السبب وهو أنه نقل قولاً ضعيفاً ، ولم يبين ضعفه ، لا أنه قوله أو رأيه .

٣- والأظهر : أن (ما) شرطية يرجحه أمران :-

الأول : أن الشرط أجود من جهة المعنى ؛ لأنه يُوجب أن كل ما أُوتي الرسول من كتاب وحكمة آمن به الرسل . [٣]

الثاني : أنه لا يحتاج إلى تقدير عائد ، بخلاف من جعلها موصولة فهو يحتاج إلى تقدير عائد لكل من جملة الصلة وما عُطِفَ عليها ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

والله أعلم بالصواب

→→→

(١) معانى القرآن وإعرابه ٤٣٦/١ ، والحجة ٦٥/٣ ، ٦٦ ، والكشاف ٢٩٠/١ ، والمحرر ٤٦٥/١ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ ، والارتشاف ١٠٤١/٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٣٧/١ .

[٤]- إعراب (فوق) في قوله :

{ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ }[١]

قال ابنُ عطية :

" و(فَوْقَ) نصبٌ على الظرف لا في المكان ، بل في المعنى الذي تضمنه لفظ (القاهر) ، كما تقول : زَيْدٌ فَوْقَ عَمْرُو ، فِيْ المَنْزِلَةِ ...، و حكى المهدوي[٢]: أنها بتقدير الحال ، كأنه قال : وَهُوَ القَاهِرُ غَالِباً ، قال القاضي أبو محمد : وهذا لا يسلم من الاعتراض أيضًا ، والأول عندي أصوب " [٣] .

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة في إعراب : {فَوْقَ} : في الآية السابقة ، ولهم في ذلك رأيان[٤] :

الرأي الأول : أنه في محل رفع ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول: أنه في مَوْضِعِ (رَفْعٍ) عَلَى أَنَّهُ خبر ثان لـ(هو)[٥]، أَخْبَرَ عَنْهُ بِشَيْئَيْنِ: أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ الْقَاهِرُ ، الثَّانِي : أَنَّهُ فَوْقَ عِبَادِهِ بِالرُّتْبَةِ بالغَلَبةِ والقَهْرِ وَالْمَنْزِلَةِ وَالشَّرَفِ ، لَا بِالْجِهَةِ ، إِذْ هُوَ الْمُوجِدُ لَهُمْ وَلِلْجِهَةِ غَيْرُ الْمُفْتَقِرِ لِشَيْءٍ مِنْ مخلوقاته، فَالْفَوْقِيَّةُ مُسْتَعَارَةٌ لِلْمَعْنَى مِنْ فَوْقِيَّةِ الْمَكَانِ .

الوجه الثاني : أَجَازَ أبو البقاء أَنْ يَكُونَ (فَوْقَ عِبَادِهِ) فِي مَوْضِعِ (رَفْعٍ) بَدَلًا مِنَ الْقَاهِرِ[٦] .

---

(١) سورة الأنعام : من الآية (١٨) .

(٢) انظر : التحصيل ٢/ ٥٦٣ .

(٣) المحرر الوجيز ٢/٢٧٥ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٧٥ ، البحر المحيط ٤/٤٨ ، واللباب ٨/٦٣ .

(٥) انظر : الإملاء ١/٢٣٧ ، والكتاب الفريد للهمذاني ٢/٥٦٠ .

(٦) انظر : الإملاء ١/٢٣٧ .

الرأي الثاني : أنه مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِية ، وذلك من وجهين :

الوجه الأول : ذهب الْمَهْدَوِيُّ[١]، وابنُ عطية[٢]، إلي أنه مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِية باسم الفاعل قبله ؛ أَيِ: الْمُسْتَعْلِي فَوْقَ عِبَادِهِ ، والْفَوْقِيَّةُ مُسْتَعَارَةٌ لِلْمَعْنَى مِنْ فَوْقِيَّةِ الْمَكَانِ ، فهي عبارة عن الاستعلاء والغلبة .

الوجه الثاني : ذكَرَ الْمَهْدَوِيُّ[٣] ، أَنَّ (فوق) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ من الضمير في «القاهر» ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَهُوَ الذي قَهَرَ غَالِبًا فَوْقَ عِبَادِهِ ، وَتابعه أَبُو الْبَقَاءِ العكبري[٤] ، وَقَدَّرَهُ مُسْتَعْلِيًا ، أَوْ غَالِبًا .

وقد ذكر المهدوي هذين الوجهين في التحصيل ، فقال : " يحتمل (فوق) أن يكون ظرفا ، والمعني : أَنَّ قَهْرَه قَدْ اسْتَعْلَي فَوْقَ عِبَادِهِ " .

ويحتمل أن يكون (فوق) حالاً ، فيه ذكرٌ مما في اسم الفاعل ، والتقدير : وَهُوَ الَّذِي قَهَرَ غَالِباً عَلَي عِبَادِهِ ، ولا يجوز أن يكون فيه ذكرٌ من الألف واللام ؛ لأنه لا عامل في الحال "[٥] .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ ما حكاهُ المهدوي من كون الظرف (فَوْقَ) منصوبٌ بتقديرِ الحالِ ، كأنه قال : وَهُوَ القَاهِرُ غَالِباً ، بأن هذا التقدير لم يسلم من الاعتراض ، ولكنه لم يبين وجه هذا الاعتراض [٦] .

---

(١) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٧٥ .
(٣) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٤) انظر : الإملاء ١/٢٣٧ .
(٥) التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٦) المحرر الوجيز ٢/٢٧٥ .

وقد بَيَّنَه المهدوي في التحصيل ؛ بأنه حينئذٍ لا يكون هناك عامل في الحال علي هذا التقدير ؛ لعدم وجود معني فعل في الضمير (هو) ، ولا في الألف واللام في اسم الفاعل [١] .

قائلاً : " ولا يجوز أن يكونَ فيه ذكرٌ من الألف واللام ؛ لأنه لا عامل في الحال "[٢] .

وبالنظر في نص المهدوي يتضح أمران :

الأول : أنه ذكر الرأيين ، النصب علي الظرفية ، والنصب علي الحالية مما هو مقدر في اسم الفاعل ، وقدره بقوله : وَهُوَ الَّذِي قَهَرَ غَالِباً عَلَي عِبَادِهِ . وهذا سَلِمَ من الاعتراض [٣] .

الثاني : ذكر النصب علي الحالية من اسم الفاعل ، بتقدير : وَهُوَ الْقَاهِرُ غَالِبًا فَوْقَ عِبَادِهِ ، وقد اعترضه ابن عطية من هذا الوجه ، دون أن يذكر علة لذلك ، ولكن بالرجوع إلي نص كتاب التحصيل نجد أن المهدوي لم يجوز هذا التأويل ، معللا لذلك ؛ بأنه لا عامل في الحال علي هذا التقدير [٤] .

حيث قال : " ولا يجوز أن يكونَ فيه ذكرٌ من الألف واللام ؛ لأنه لا عامل في الحال، إذ لا معني فعل في (هو) ، ولا في الألف واللام "[٥] .

---

(١) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٢) التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٣) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٤) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .
(٥) التحصيل ٢/٥٦٤ .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِيْ :

أولا : أنَّ مَا أخذه ابنُ عطيةَ علي ما حكاه المهدوي فيه نظرٌ ؛ لأن المهدوي أجاز النصب علي الحالية مما هو مقدر في اسم الفاعل ، ولم يجوز النصب من اسم الفاعل نفسه ، معللا لذلك ؛ بعدم وجود عامل في الحال علي هذا التقدير (١) .

ثانيا: الراجح : ما ذهب إليه المهدوي وابن عطية من أن النصب هنا علي الظرفية، والْفَوْقِيَّةُ هنا عبارة عن الاستعلاء والغلبة .

ثالثا: أن هذا المأخذ علي رأي من الآراء المنقولة عند المهدوي ، لا أنه قولَه أو رأيه (٢) .

والله أعلم بالصواب

---

(١) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .

(٢) انظر : التحصيل ٢/٥٦٤ .

[٥]- الخلاف في تحديد جواب (إذا) في قوله :

{ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ }[١]

قال ابنُ عطية :

" واختلف النحاةُ في جواب (إذَا) : فذهبت فرقة إلى أن الجواب قوله: (تَنازَعْتُمْ)، و(الواو) زائدة ، و حكى المهدوي عن أبي علي أنه قال : الجواب قولُه: (صَرَفَكُمْ)، و(ثُمَّ) زائدة ، قال القاضي أبو محمد : وهذا قولٌ لا يشبه نظر أبي علي ، وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة إن الجواب محذوفٌ مقدرٌ ، يدل عليه المعنى، تقديره : انْهَزَمْتُمْ ونحوه " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلفَ النحاةُ في جواب (إذا) في الآية السابقة ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب سيبويه[٣]، والمهدوي[٤]، والزمخشري ، وابن عطية ، وجمهور النحاة والمعربين[٥] إلي أن (إذا) شرطية ، وجوابها محذوفٌ يدل عليه الكلام ، كأنه قيل : حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ امْتُحِنْتُمْ ، أو انْهَزَمْتُمْ ونحوه .

قال المهدوي : " (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ) : جواب (إذَا) محذوف ، كأنه قال : امْتُحِنْتُمْ أو نحوه " [٦]. فحذف جواب الشرط ؛ لفهم المعنى ، وذلك جائز .

---

(١) سورة آل عمران : من الآية (١٥٢) .

(٢) المحرر الوجيز ٥٢٤/١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٣/٣ .

(٤) انظر : التحصيل ٢/ ٧٧٨ .

(٥) انظر : الكشاف ٦٤١/١ ، المحرر الوجيز ٥٢٤/١ ، والتبيان ٣٠١/١ ، والكتاب الفريد ١٤٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣٩/٦ ، والبحر المحيط ٨٥/٣ ، والدر المصون ٤٣٧/٣ .

(٦) التحصيل ٢/ ٧٧٨ .

واختلفوا في تقدير الجواب :

فقدَّره المهدوي بـ(امْتُحِنْتُمْ) ، وقدره الزمخشري : بـ(مَنَعَكم نَصْرَه) ، وقَدَّره ابن عطية : بـ(انْهَزَمْتُمْ) ، وقَدَّره أبو حيان : (انْقَسَمْتُمْ إِلَى قِسْمَيْنِ) ، وَيَدُلُّ عليه ما بعده[1]، فـ (الواو) علي هذا عاطفة ، و(ثُمَّ) -أيضاً- عاطفة .

القول الثاني : ذهب الفراءُ[2]، والإمام الطبري[3]، إلي أن جواب (إِذَا) قوله : (تَنازَعْتُمْ)، و(الواو) زائدة ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، ومعناه : حَتَّى إِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْر، فَشِلْتُمْ وَعَصَيْتُمْ ، وهذه (الواو) زائدة عند الكوفيين[4] ، كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ * وَنَادَيْنَاهُ ﴾[5]، معناه : نَادَيْنَاهُ .

القول الثالث : أن (ثُمَّ) زَائِدَةٌ ، والجَوَابَ قولُه : " صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ " ، وَالتَّقْدِيرُ : حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ وَعَصَيْتُمْ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ ، ونُسِبَ هذا الرأي إلى الأخفش والكوفيين[6] ، ونسبه المهدوي إلي أبي علي الفارسي [7]، وتابعه في هذه النسبة المنتجب الهمذاني ، والقرطبي ، وابن عادل الدمشقي [8].

---

(١) انظر : البحر المحيط ٨٥/٣ ، والدر المصون ٤٣٧/٣ ، واللباب لابن عادل ٥٩٩/٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٨/١ ، والبحر المحيط ٨٥/٣ ، والدر المصون ٤٣٧/٣ .

(٣) انظر : جامع البيان ١٣٩/٦ .

(٤) انظر : الإنصاف ٤٥٦/٢ ، وزاد المسير ٤٦٧/١ .

(٥) انظر : سورة الصافات ، الآيتان (١٠٣-١٠٤) .

(٦) انظر : المغني ١٥٨/١ ، والارتشاف ١٩٨٩/٣ ، وشرح الأشموني٤١٨/٢ ، وحاشية الصبان١٤٠/٣ .

(٧) انظر : التحصيل ٢/ ٧٧٨ .

(٨) انظر : الكتاب الفريد ١٤٩/١ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣٩/٦ ، والدر المصون ٤٣٧/٣ ، واللباب لابن عادل ٥٩٩/٥ .

قال المهدوي في التحصيل : " أَبُو عَلِيّ : يُجَوِّزُ أَنْ تَكُونَ " ثُمَّ " زَائِدَةٌ ، فيكون التَّقْدِيرُ : حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ في الأمر وَعَصَيْتُمْ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ " (١) .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ ما نسبه المهدوي إلي أبي علي الفارسي من كون الجَوَاب: " صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ " ، و(ثُمَّ) زَائِدَةٌ ؛ بأن هذا التقدير لا يشبه ما يقوله الفارسي ؛ لأن القولَ بزيادةِ (ثُمَّ) وَجَوَابَ (إِذَا) يَكُوْنُ مَا بَعْدَ (ثُمَّ) بَعِيدٌ جِدًّا ، وَغَيْرُ ثَابِتٍ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ زِيَادَةِ (ثُمَّ) (٢) .

وهذا المأخذُ من ابن عطية يَدُلُّ علي سعةِ عِلْمِه واطلاعِه ، ودقته ، وتمكنه في علم التفسير ، وفهمه لتفكير العلماء المتقدمين بأن هذا المعني والتقدير لا يُشبه كلام الفارسي ؛ لذا رفضه ، وشكك في نسبته إلي الفارسي .

والذي نقله المهدوي عن الفارسي خلاف رأي الجمهور من النحاة : كسيبويه وجمهور البصريين الذين يرون عدم القول بالزيادة في الحروف ، وأن الجواب في الآية محذوف مقدر ، يدل عليه المعنى ، تقديره : انْهَزَمْتُمْ ونحوه (٣) .

قال سيبويه : " وسألتُ الخليلَ عن قوله جلَّ ذكره : {حَتَّى إِذَا جَاؤُوْهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا}(٤)، أين جوابها ؟ ، فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم ، لعلم المخبر لأيّ شيءٍ وُضِعَ هذا الكلام " (٥) .

---

(١) التحصيل ٢/ ٧٧٨ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥/ ٥٢٠ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/ ٥٢٤ ، والإنصاف ٢/ ٤٥٦ ، واللباب ١/ ٤١٩ ، والجني الداني ١٦٦ .

(٤) سورة الزمر ، من الآية (٧٣) .

(٥) الكتاب ٣/ ١٠٣ .

ورده ابنُ هشامٍ قائلاً : " وَزعم بَعضُهم أَن الْجَوابَ فِي الْآيَة الأُوْلَى مَذْكُور وَهُوَ: {عَصَيْتُمْ} أَو {صَرَفَكُمْ}، وَهَذَا مَبْنِيّ على زِيَادَة (الْوَاو)، و(ثُمَّ) وَلم يثبت ذَلِك "[1] .

وقد نقل القول بزيادة (الواو) و(ثُمَّ) السمين الحلبي[2] ، ووصفه بأنه ضعيفٌ جدًا، كما وصفه الفخر الرازي بأنه في غاية البعد [3] .

فـ " إذا " فى قوله : " حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ " ، شرطية ، وجوابها محذوف ؛ لدلالة المعنى عليه ، و(ثُمَّ) على بابها – حرف عطف للترتيب والإيذان بأن الثاني بعد الأول بمهلة ، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك ، وهو قول الجمهور[4] .

وما نسبه المهدوي إلي أبي علي الفارسي من كون الجَوَاب : " صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ " ، و(ثُمَّ) زَائِدَةٌ ، فبَعِيدٌ جِدًّا ، وَلم يرد فِي لِسَانِ الْعَرَبِ زِيَادَةِ (ثُمَّ) [5] ، ولم أقف علي ما نُسِبَ إلي أبي علي الفارسي فيما يدي من مؤلفاته .

ويتضح : أن المهدوي وابن عطية تابعا جمهور البصريين من القول بمنع الزيادة في القرآن الكريم ؛ لأن القول بالزيادة لغير غرض تذهب برونق المعني وتمام الكلام، فقد جعلوا (إذا) شرطية، وجوابها محذوفٌ يدل عليه الكلام .

---

(١) مغني اللبيب ص : ١٧٤/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٨٥/٣ .

(٣) انظر : مفاتيح الغيب ٣٠/٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١٠٣/٣ ، والكشاف للزمخشري ٦٤١/١ ، المحرر الوجيز ٥٢٤/١ ، والتبيان ٣٠١/١ ، والكتاب الفريد ١٤٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣٩/٦ ، والبحر المحيط ٨٥/٣ ، والدر المصون ٤٣٧/٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٥٢٠/٥ .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِيْ :

أولا : أن مأخذ ابن عطية علي ما نقله المهدوي وجيه ومقبول ؛ لما يأتي :

١- أن القول بالزيادة مخالف لأصول وضع الحروف ، والغرض منها [١] .

٢- أن القول بحذف الجواب موافق للكثير مما جاء في القرآن الكريم ، وكلام العرب[٢].

ثانيا : الأظهر : أن (إذا) شرطية ، وجوابها محذوف ؛ لدلالة المعنى عليه، و(ثُمَّ) على بابها ، حرف عطف للترتيب بمهلة ، ويؤول ما ظاهره خلاف ذلك ، وهو قول الجمهور [٣] ، وذلك أقرب إلى الصواب من غيره .

والله أعلم بالصواب

---

(١) انظر : قواعد المطارحة لابن إياز ٢٣٤ .

(٢) انظر : الإنصاف ٣١/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٣/٣ ، والكشاف للزمخشري ٦٤١/١ ، المحرر الوجيز ٥٢٤/١ ، والتبيان ٣٠١/١ ، والكتاب الفريد ١٤٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٣٩/٦ ، والبحر المحيط ٨٥/٣ ، والدر المصون ٤٣٧/٣ .

[٦]- إعراب (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) في قوله :

{كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ}(١)

قال ابنُ عطية :

" حكى المهدوي : أن جماعة من النحويين قالت : إن (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) هو تفسير الرَّحْمَةَ ، تقديره : أَنْ يَجْمَعَكُمْ، فيكون (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) في موضع نصبٍ على البدل من الرَّحْمَةِ ، وهو مثل قوله:{ ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ}(٢)، المعنى : أَنْ يَسْجُنُوْهُ ، قال القاضي أبو محمد : يلزم على هذا القول أن تدخل النون الثقيلة في الإيجاب ، وهو مردود ، وإنما تدخل في الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم ، وقالت فرقة وهو الأظهر : إن (اللام) لام قسم ، والكلام مستأنف ، ويتخرج ذلك في : لَيَسْجُنُنَّهُ " (٣) .

الدراسة والتحليل :

اختلفَ النحاةُ في إعراب قوله : (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) في الآية ، ولهم في ذلك قولان :

القول الأول : ذهب الفراء في أحد قوليه(٤)، والزجاج ، وابن عطية(٥)، إلي أنه يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمَامُ الْكَلَامِ عِنْدَ قَوْلِهِ : (كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ) ، ثم ابتدئ (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) وهي جملة استئنافية ، لا مَوْضِعَ لَهَا ، و(اللَّامُ) لَامُ الْقَسَمِ ، وَالنُّونُ نُونُ التَّأْكِيدِ ، فَيَكُونُ المَعْنَى : " واللَّهِ لَيَجْمَعَنَّكُمْ " ؛ أي: لَيُمْهِلَنَّكُمْ وَلَيُؤَخِّرْنَ جَمْعَكُمْ إِلَي اليَوْمِ الَّذِي أَنْكَرْتُمُوه لِيُجَازِيْكُمْ عَلَي أعمالكم .

---

(١) سورة الأنعام : من الآية (١٣) .

(٢) سورة يوسف : من الآية (٣٥) .

(٣) المحرر الوجيز ٥٣/٢ .

(٤) انظر : معاني القران للفراء ٣٢٨/١ ، وإعراب النحاس ٥٨/٢ ، وجامع البيان ١٧١/٩ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢ ، والمحرر الوجيز ٥٣/٢ .

قال الفراء : " إن شئت جعلت (الرحمة) غاية كلام ، ثُمَّ استأنفت بعدها (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) ، وإن شئت جعلته ؛ أَيْ : (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) ، فِي موضع نصب " (١) .

القول الثاني : ذهب الفراء(٢)، والزجاج(٣)، وتابعهما المهدوي(٤)، إلي أن الجملة في قوله تعالي: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) في مَوْضِعُ النَصْب عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الرَّحْمَةِ) .

قال الزجاج : " جائز أن يكون (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) بدلاً من الرحمة مُفَسِّراً لها ؛ لأنه لما قال : كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ ، فَسَّر رحمته بأنه يُمْهلهم إلى يوم القيامة، ويكون في الإمهال ما فسرنا آنفاً " (٥) .

فقد فَسَّرَ الزجاجُ المعني في قوله: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) بالإمْهَالِ إِلَي يَوْمِ القِيَامَةِ ؛ أَيْ : أَنَّه أَمْهَلَكُمْ وَأَمَدَّ لَكُمْ فِي العُمْرِ والرِّزْقِ مَعَ كُفْرِكُمْ ، فهو تفسير للرحمة .

وذكر المهدوي أن (اللَّامَ) هنا بِمَعْنَى (أَنْ)، والمعني: كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنْ يَجْمَعَكُمْ ، ثم نَظَّرَ المهدوي بقوله : {**لَيَسْجُنُنَّهُ**} ؛ والمعني : أَنْ يَسْجُنُوهُ .

قال في التحصيل : " مَوْضِعُ (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) يجوز أن يكون نَصْباً عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الرَّحْمَةِ) ومعني البدل : أن (اللَّامَ) بِمَعْنَى (أَنْ) ، والْمَعْنَى : كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَجْمَعَكُمْ ، وَكَذَلِكَ قَالَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي قَوْلِهِ : "{**ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ**}(٦)؛ أَنَّ المعني: أَنْ يَسْجُنُوهُ ، و(أَنْ) هي الفاعلة "(٧) .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣٢٨/١ .

(٢) انظر : معاني القران للفراء ٣٢٨/١ ، وإعراب النحاس ٥٨/٢ ، وجامع البيان ١٧١/٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢ .

(٤) انظر : التحصيل ٢/ ٨٨٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٢ .

(٦) سورة يوسف : من الآية (٣٥) .

(٧) التحصيل ٢/ ٥٦٢ .

ثم قال أيضاً : " ويجوز ألا يكون لقوله : (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) موضع من الإعراب ، ويكون علي تقدير استئناف القسم ، والتقدير : والله لَيَجْمَعَنَّكُمْ ، والوقف علي (الرحمة) علي هذا تام " "[١] .

وبالنظر إلي نص الإمام المهدوي السابق يتضح أنه أجاز في الجملة وجهين :

الأول : أن جملة (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) في مَوْضِعِ النَصْب عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الرَّحْمَةِ) .

الثاني: أن جملة (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) استئنافية ، لا مَوْضِعَ لَهَا من الإعراب .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ الرأي الأول الذي أجازه المهدوي ، وهو : كون الجملة في قوله : (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) في موضع النَصْبِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ (الرَّحْمَةِ) ؛ لدخول النون الثقيلة في غير موضعها حينئذٍ ؛ لأنه ليس من مواضعها أن تدخل في الواجب ، فإنها لا تدخل إلا في القسم ، أو في غير الواجب .

وقد ذكر ابن عطية العلة النحوية في عدم إجازته هذا الوجه ، بأنه لو جاز هذا الوجه ، وهو النصب علي البدل ؛ لكان لزاما دخول النون الثقيلة في الإيجاب ، وهذا أمر مردود ، وإنما تدخل النون الثقيلة في حالة الأمر ، والنهي ، وباختصاص الواجب في القسم[٢] .

قال ابن عطية : " يلزم على هذا القول أن تدخل النون الثقيلة في الإيجاب ، وهو مردود ، وإنما تدخل في الأمر والنهي وباختصاص الواجب في القسم " [٣] .

وقد ذكر أبو حيان ردَّ ابن عطية للمهدوي ، ثم زاد علة أخري ردًا علي الإمام المهدوي ، حيث يري : أن جملة الجواب وحدها لا موضع لها من الإعراب ، وإنما يحكم علي موضع جملتي القسم والجواب معا بمحل الإعراب[١]

---

(١) التحصيل ٢/ ٥٦٢ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/٥٣ .

(٣) المحرر الوجيز ٢/٥٣ .

قال أبو حيان : " أنَّ (اللَّامُ) لَامُ الْقَسَمِ ، والجُمْلَةَ في قولـه : (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) جواب الْقَسَمِ ، وهي وَحْدَهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا وَحْدَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ لَأَضْرِبَنَّ زيدا " ، فـ(لأضربنّ) لَا مَوْضِعَ لَهُا مِنَ الْإِعْرَابِ ، فَإِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ وَاللَّهِ لَأَضْرِبَنَّهُ " ، كَانَتْ جُمْلَةُ الْقَسَمِ ، وَالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ " [٢] .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولا : أنَّ مَا أخذه ابنُ عطيةَ علي ما حكاه المهدوي وجيهٌ ومقبولٌ ؛ لدخول النون الثقيلة في الإيجاب، وهذا أمر مردود عند أكثر النحاةِ والمعربين [٣] .

ثانيا: أن هذا المأخذ علي رأي من الآراء الجائزة عند الإمام المهدوي ، لا أنه رأيه ، أو قوله ، وكان علي ابن عطية أن يبين السبب في أنه نقل قولا ضعيفا ، ولم يبين وجه ضعفه ، لا أنه قوله أو اختياره .

ثالثا : الراجح : القول الأول ، وهو ما ذهب إليه الفراء والزجاج وابن عطية من أن (اللام) لام قسم، وجملة (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) استئنافية ، لا مَوْضِعَ لَهَا ؛ لخلوه من الاعتراض الذي وجه لغيره .

والله أعلم بالصواب

→→→

(١) انظر : روح المعاني ١٠٥/٧ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٤٧/٤ .

(٣) انظر : التحصيل ٢/ ٨٨٥ ، والمحرر الوجيز ٥٣/٢ ، والكتاب الفريد ٥٥٣/٢ ، واللباب لابن عادل ٤٥/٨ .

[٧]- إعراب (رئاء الناس) في قوله :

{وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ} (١)

قال ابنُ عطية :

" وَ(رِئَاءَ) نَصْبٌ على الحال من الضمير في: (يُنْفِقُونَ) ، والعامل (يُنْفِقُونَ) ، ويكون قوله : (وَلا يُؤْمِنُونَ) في الصلة ؛ لأن الحال لا تفرق إذا كانت مما هو في الصلة ، وحكى المهدوي(٢): أن الحال تصح أن تكون من (الَّذِينَ) ، فعلى هذا يكون (وَلا يُؤْمِنُونَ) مقطوعًا ليس من الصلة ، والأول أصح ، وما حكى المهدوي ضعيف " (٣) .

الدراسة والتحليل :

اختلفَ النحاةُ في نصب (رِئَاءَ) في الآية السابقة ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب المهدوي(٤)، والأنباري(٥)، إلي أن انْتِصَابَ (رِئَاءَ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لأجله؛ أيْ : مِنْ أَجْلِ مُرَاءَاةِ النَّاسِ (٦) .

قال المهدوي : " {رِئَاءَ النَّاسِ} : مفعول له ، أو مصدر في موضع الحال ، فيكون : { وَلا يُؤْمِنُونَ} منقطعا ، ولا يكون معطوفاً علي { يُنْفِقُونَ } "(٧).

قال أبو حيان : " وقد توافرت فيه شروط النصب ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ " (١) .

---

(١) سورة النساء : من الآية (٣٨) .
(٢) انظر : التحصيل ٢/ ٢٥٦ .
(٣) المحرر الوجيز ٢/٥٣ .
(٤) انظر : التحصيل ٢/ ٨٨٥ .
(٥) انظر : البيان ١/٥٢٣ .
(٦) انظر : الكتاب الفريد ١/٢٦٤ .
(٧) التحصيل ٢/ ٢٥٦ .

القول الثاني : ذهب ابنُ عطية[٢]، إلي أنه حال من فاعل (يُنْفِقُوْنَ) ، يعني : هُوَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ؛ أَيْ : يُنْفِقُوْنَ مَا خَوَّلَ اللهُ لَهُمْ مُرَائِيْنَ النَّاس .[٣]

فيكون قَوْلُه : {وَلَا يُؤْمِنُونَ} لا محل لها صلة الموصول ، أو أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى صِلَةِ (الَّذِينَ) ، فَيَكُونُ صِلَةً ، وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ بَيْنَ أَبْعَاضِ الصِّلَةِ بِمَعْمُولٍ لِلصِّلَةِ ، إِذِ انْتِصَابُ (رِئَاءَ) عَلَى وجهيه بـ : " يُنْفِقُوْنَ "[٤] .

القول الثالث : ذكر المهدوي[٥] أَنَّهُ يَجُوزُ انْتِصَابُ (رِئَاءَ) عَلَى الْحَالِ مِنْ الموصول (الَّذِيْنَ)، لَا مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يُنْفِقُونَ) ، ويَكُونُ قَوْلُهُ : (وَلَا يُؤْمِنُونَ) مُسْتَأْنَفٌ ، وليس من الصلة .

قال المهدوي في التحصيل : " {رِئَاءَ النَّاسِ} : مفعول له ، أو مصدر في موضع الحال ، فيكون : {وَلَا يُؤْمِنُونَ} منقطعًا ، ولا يكون معطوفاً على { يُنْفِقُونَ} ؛ لأن الحال من (الَّذِيْنَ) غير داخل في صلته ، فيفرق بين الصلة والموصول بالحال " [٦] .

وقد تَعَقَّبَ ابنُ عطيةَ ما حكاه عن المهدوي من أن (رِئَاءَ) منصوب عَلَى الْحَالِ مِنْ الموصول (الَّذِيْنَ)؛ بأن هذا ضعيفٌ ، لكنه لم يبين وجه الضعف ، وبينه المهدوي بوجود الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي [٧] .

---

(١) البحر المحيط ٢٥٨/٣ .
(٢) انظر : المحرر الوجيز ٥٣/٢ .
(٣) انظر : الكتاب الفريد ٢٦٤/١ ، واللباب لابن عادل ٣٧٩/٦ .
(٤) انظر : البحر المحيط ٢٥٨/٣ ، والدر المصون ٦٧٨/٣ .
(٥) انظر : التحصيل ٢/ ٢٥٦ .
(٦) التحصيل ٢/ ٢٥٦ .
(٧) انظر : البحر المحيط ٥٢٠/٥ .

وهنا يظهر أن المهدوي وابنُ عطيةَ من النحاة الذين منعوا الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي .

فجملة : {وَلَا يُؤْمِنُونَ} يمتنع فيها العطفَ على الصلة ، والحالية من فاعل (ينفقون) على الوجه الذي حكاه ابن عطية عن المهدوي ، وهو كونُ (رِئَاءَ) حالاً من نفس الموصول ؛ لئلا يلزَم الفصلُ بين أبعاضِ الصلة أو بين الصلةِ ومعمولِها بأجنبي ، وهو (رِئَاءَ) ؛ لأنه حالٌ من الموصولِ لا تعلُّقَ له بالصلة [١] .

ورد أبو حيان هذا الوجه قائلاً : " لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ : (وَلَا يُؤْمِنُونَ) مَعْطُوفًا عَلَى الصِّلَةِ ، وَلَا حَالًا مِنْ ضَمِيرِ (يُنْفِقُونَ) ، لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنَ أَبِعَاضِ الصِّلَةِ ، أَوْ بَيْنَ مَعْمُولِ الصِّلَةِ بِأَجْنَبِيٍّ ، وَهُوَ (رِئَاءَ) الْمَنْصُوبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ نَفْسِ الْمَوْصُولِ ، وَهَذَا وَجْهٌ مُتَكَلَّفٌ .

وَتُعَلَّقُ (رِئَاءَ) بِقَوْلِهِ : (يُنْفِقُونَ) وَاضِحٌ ، إِمَّا عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، أَوِ الْحَالِ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ " [٢] .

فالجمهور : يمنعون الفصل بين الصلة والموصول بأجنبى، فجملة الصلة تشبه عجز الكلمة المركبة ، والعجز لا يتقدم بعض أجزائه على بعض ، ولا يفصل بين بعض أجزائه ، وكذلك جملة الصلة لا يتقدم بعض أجزائها على بعض ، ولا يفصل بين بعض أجزائها [٣] .

قال ابن عصفور : " ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ، ولا بين أبعاض الصلة بأجنبى، وهو ما ليس من الصلة ... " [٤] .

---

(١) انظر : البيان ٥٢٣/١ ، والدر المصون ٦٧٨/٣ .

(٢) البحر المحيط ٢٥٨/٣ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية (١/ ٣٠٨) ، وشرح التسهيل (٢٣١ ، ٢٣٢) .

(٤) المقرب (٩٤، ٩٥) .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِيْ :

أولا : أنَّ مَا أخذه ابنُ عطيةَ علي ما حكاه المهدوي وجيهٌ ومقبولٌ ؛ لأن فيه الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، وقد رده أكثر النحاةِ والمعربين(١).

ثانيا: أن هذا المأخذ علي رأي من الآراء المنقولة عند المهدوي ، لا أنه قوله أو رأيه ، وكان علي ابن عطية أن يبين السبب وهو أنه نقل قولاً ضعيفاً ، ولم يبين ضعفه .

ثالثا : الراجح : ما ذهب إليه المهدوي ولم يذكره ابن عطية من أن انْتِصَابَ (رِيَّاءَ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لأجله ؛ لتوافر شروط النصب فيه ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْدَلَ عَنْهُ، كما قال أبو حيان – رحمه الله– (٢) .

والله أعلم بالصواب

---

(١) انظر : المشكل ٢٣٦/١ ، والبيان ٥٢٣/١ ، والتبيان ٣٥٧/١ ، والكتاب الفريد ٢٦٤/١ ، والبحر المحيط ٥٢٠/٥ ، والدر المصون ٦٧٨/٣ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٥٨/٣ .

[٨]- إعراب (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ)

{ وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (٤) مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ } [١]

قال ابنُ عطية :

" وَالضَّمِيرُ فِي (بِهِ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُوْدَ عَلَى (الْقَوْلِ) الَّذِيْ يَتَضَمَّنُهُ قَالُوْا المُتَقَدَّمُ ، وَتَكُوْنُ جُمْلَةُ قَوْلِهِ : (ما لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ؛ أَيْ : قَالُوْا جَاهِلِيْنَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُوْدَ عَلَى (الْوَلَدِ) الَّذِي ادَّعَوْهُ ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِلْوَلَدِ ، **قَالَه المَهْدَوِيُّ** ، وَهُوَ مُعْتَرَضٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِفُهُ إِلَّا الْقَائِلُ وَهُمْ لَيْسَ فِيْ قَصْدُهُمْ أَنْ يَصِفُوهُ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي : أَنَّهُ نَفْيٌ مُؤْتَنِفٌ ، أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِجَهْلِهِمْ فِي ذَلِكَ ، فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ " [٢] .

الدراسة والتحليل :

اختلف ابن عطية مع شيخه المهدوي في موقع قوله: (**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ**) من الإعراب ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : ذهب ابن عطية[٣] إلي أن قوله : {**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ**} جملة مستأنفة ، سيقت للإخبار بذلك ، أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بِجَهْلِهِمْ فِي ذَلِكَ ، فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ .

وَالْمَعْنَي: مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ فَيُنَزِّهُوْهُ عَمَّا لايَجُوْزُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُعْلَمُ لِاسْتِحَالَتِهِ، وَانْتِفَاءُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ إِمَّا لِلْجَهْلِ بِالطَّرِيقِ الْمُوَصِّلِ إِلَيْهِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ مُحَالٌ لَا يَسْتَقِيمُ تَعَلُّقُ الْعِلْمِ بِهِ ، فجاء الكلام علي طريق الاستهزاء بهم[١] .

---

(١) سورة الكهف ، الآيتان (٤-٥) .

(٢) المحرر الوجيز ٤٩٥/٣ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤٩٥/٣ ، والبحر المحيط ٩٥/٦ .

القول الثاني : ذهب المهدوي[٢] في أحد قوليه إلي أن الضَّمِيرَ فِي : (بِهِ) يَحْتَمَلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْقَوْلِ المُتَقَدَّمِ الْمَفْهُومِ مِنْ قوله : (قالُوا) ، والْجُمْلَةُ حالية من فاعل (قالُوا) .

والمعني: أَيْ: مَا لَهُمْ قَوْلُهمْ هَذَا مِنْ عِلْمٍ ، فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ من فاعل (قالُوا)؛ أَيْ: قالُوا جَاهِلِينَ مِنْ غَيْرِ فِكْرٍ وَلَا رَوِيَّةٍ وَلَا نَظَرٍ فِي مَا يَجُوزُ وَيَمْتَنِعُ[٣].

القول الثالث : ذهب الإمام المهدوي[٤]، إلي أن الضَّمِيرُ فِي (بِهِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى النكرة ؛ أي : (الْوَلَدِ) الَّذِي ادَّعَوْهُ ، فَتَكُونُ الْجُمْلَةُ صِفَةً لِلْوَلَدِ .

قال المهدوي : " يجوز أن تكون هذه الجملة صفة للنكرة التي هي قوله: (وَلَدًا)، ويجوز أن تكون حالا من الضمير ، فيكون التقدير : قالُوا جَاهِلِينَ ؛ أَيْ: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا "[٥] .

وقد تَعَقَّبَ ابْنُ عَطِيَّةَ ما ذهب إليه المهدوي في أحد قوليه في كتابه من كون الضَّمِير فِي (بِهِ) عائداً علي (الْوَلَدِ) ، والْجُمْلَةُ صِفَةً له ، حيث قال بعد أن نقل إعراب المهدوي : " وَهَذَا مُعْتَرَضٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِفُهُ إِلَّا الْقَائِلُ ، وَهُمْ لَيْسَ قَصْدُهُمْ أَنْ يَصِفُوهُ "[٦] .

→→→

(١) انظر : البحر المحيط ٩٥/٦ .

(٢) انظر : التحصيل ١٦٧/٤ ، وروح المعاني ٢٠٣/١٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٩٥/٦ .

(٤) انظر : التحصيل ١٦٧/٤ .

(٥) التحصيل ١٨٢/٣ .

(٦) المحرر الوجيز ٣٣٥/٣ .

فابن عطية يري أن الْجُمْلَةَ لا تصح أن تَكُونَ صِفَةً للنكرة ، لأن الوصف لا يكون إلا من القائل نفسه ، وهم لَمْ يَقْصُدُوا مِنْ قَوْلِهِمْ أَنْ يَصِفُوهُ بذلك [١] .

وقد تابع ابنَ عطيةَ في رده السمينُ الحلبي[٢] ، والآلوسي[٣] ، ولم يزيدوا علي ما علل به ابن عطية شيئا .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أولا : **أنَّ مَا أخذه ابنُ عطيةَ علي ما ذهب إليه المهدوي وارد ؛ لأن كون الجملة صفة للولد كما ذهب إليه المهدوي ، فيه نظر ؛ لأن هذه الصفة وهي – نفي العلم– لا يصفه بها إلاَّ القائلون بذلك ، وهم لم يقصدوا وصفَه بها [٤] .**

ثانيا : **الراجح** : **القول الأول والثاني ، وهو كون الجملة مستأنفة ، سيقت للإخبار بذلك ، فلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ ، أو أنها حالية من فاعل (قالُوا) ؛ لتأييد كثير من المفسرين لهذين القولين ، ولعدم الاعتراض عليهما .**

والله أعلم بالصواب

---

(١) انظر : الدر المصون ٤٣٩/٧ .

(٢) انظر : الدر المصون ٤٣٩/٧ .

(٣) انظر : روح المعاني ٢٠٣/١٥ .

(٤) الدر المصون ٤٣٩/٧ .

[٩]- إعراب قوله تعالي :

{ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى }[١]

قال ابن عطية :

" هذا إخبار جزم من الله تعالى أن القول المعروف وهو الدعاء والتأنيس والترجية بما عند الله ، خير من صدقة هي في ظاهرها صدقة ، وفي باطنها لا شيء ... ، وقال المهدوي[٢] وغيرُه : التقدير في إعرابه : قَوْلٌ مَعْرُوفٌ أولى وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ ، قال القاضي أبو محمد : وفي هذا ذِهَابٌ برونق المعنى ، وإنما يكون المقدر كالظاهر "[٣].

الدراسة والتحليل :

اختلف النحاة في إعراب{ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ}، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه مبتدأٌ ، وساغَ الابتداءُ بالنكرةِ ؛ لوصفِها ، وللعطفِ عليها[٤] .

و« مغفرةٌ » عَطْفٌ عليه ، وسَوَّغَ الابتداءَ بها العطفُ ، أو الصفةُ المقدَّرَةُ ؛ إذ التقديرُ : ومغفرةٌ من السائلِ أو مِنَ اللهِ ، و{ خَيْرٌ } خبرٌ عنهما .

وقال أبو البقاء في هذا الوجهِ : « والتقديرُ : وسببُ مغفرة ؛ لأنَّ المغفرةَ من الله تعالى ، فلا تفاضُلَ بينها وبين فعلِ العبدِ ، ويجوزُ أن تكونَ المغفرةُ مجاوزَةَ المزكِّي واحتمالَه للفقيرِ ، فلا يكونُ فيه حذفُ مضافٍ » [٥] .

---

(١) سورة البقرة : من الآية (٢٦٣) .

(٢) انظر : التحصيل للمهدوي ٥٧٠/١ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٥٧/١ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥٨٤/٢ .

(٥) الإملاء ١١٢/١ ، وانظر : التبيان ٢١٤/١ .

القول الثاني : أنه خبرُ لمبتدأٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ : المأمورُ به قولٌ معروفٌ [١].
والمعني : الذي أُمرتم به قول معروف ، وكلام حسن ، وردٌّ جميل علي السائل الفقير ، وقيل دعاء صالح تدعوا له بظاهر الغيب [٢].
القول الثالث : أنَّ قولَه : «قولٌ معروفٌ» مبتدأٌ ، وخبرُهُ محذوفٌ ؛ أيْ : أمثلُ ، أو أَوْلَى بكم ، و{مغفرةٌ} مبتدأ ، و { خَيْرٌ } خبرُها ، فهما جملتان .
وهذا رأي النحاس[٣]، والإمام المهدويّ [٤] .

قال المهدوي في التحصيل : " قوله : ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ ﴾[٥] ، المعني : قول معروف أَوْلَي ، ثم ابتدأ : ﴿وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ ؛ أَيْ : وفعل مغفرة ، يعني : وفعل يؤدي إلي المغفرة ، فحذف المضاف " [٦] .
وقد ردَّ ابنُ عطيةَ رأي المهدوي ، بأن هذا الإعراب فيه إبعادٌ لناحية المعني المراد.

حيث قال – بعد أن ذكر رأي المهدوي – : « وفي هذا ذهابٌ برونقِ المعنى ، وإنما يكون المقدر كالظاهر »[٧] ، وقد أيد أبو حيان[٨]، والسمين الحلبي[٩]، القاضي ابن عطية في أن يكون المقدر كالظاهر ، وفي استدراكه للإمام المهدوي.

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/١ .
(٢) انظر : فتح البيان لصديق خان ١١٨/٢ .
(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/١ .
(٤) انظر : التحصيل للمهدوي ٥٧٠/١ – و صـ :٥٩٠.
(٥) سورة البقرة : من الآية (٢٦٣) .
(٦) انظر : التحصيل للمهدوي ٥٧٠/١ .
(٧) المحرر الوجيز ٣٥٧/١ .
(٨) انظر : البحر المحيط ٣٢٠/٢ .
(٩) انظر : الدر المصون ٥٨٤/٢ .

تعقيب :

مِمَّا سَبَقَ يَتَّضِحُ مَا يَأْتِي :

أن ما أخذه ابن عطية علي رأي الإمام المهدوي وارد ؛ لما يأتي :

١- أنه يحتاج إلي تقدير يؤدي إلي الذهابِ برونقِ المعنى [١] .

٢- الراجح : الرأي الأول ؛ لأنه أشهر وأَبْيَن ما حُمِلَتْ عليه الآية الكريمة ، وإليه ذهب أكثر النحويين ، ولأنه ليس فيه تكلف ولا بُعد في المعنى .

والله أعلم بالصواب

* * * * * * * * * *

(١) انظر : التبيان في إعراب القرآن ٢٠٦/١ .

الخَاتِمَـةُ :

الخاتمـة :

الحَمْدَ للَّهِ الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أزكي الصلوات وأتم التسليمات . وبعد ،،،

ففي ختام بحثي هذا أستطيع أن أقول : إن هذه التعقبات التي وقفت عليها لم يكن ابن عطية يبتغي النقد ، أو تصيد العثرات للمهدوي ، بل كان يتميز بالإنصاف والموضوعية – في أكثرِ الأحيان – ، وكان هدفه أولًا وأخيرًا الوصول بالمعني القرآني إلي أسمي مراتب الدقة والوضوح .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث ، وهي :

أولاً : أن ابن عطية لم يكن متعصبا أو متحاملا علي شيخه الإمام المهدوي ، وإنما كان قصده ومراده الإصلاح والتوجيه ، والمشاركة في نفي الخطأ عن القرآن الكريم وتفسيره ، وإبراز الرأي الراجح عنده .

ثانياً : أن عبارة ابن عطية في التعقبات لم يكن هدفها التعرض لشخص شيخه المهدوي ، وإنما كان ينقده في قوله أو نقله أو اختياره بأدب جم وعلم غزير؛ ليصل بالمعني إلي أعلي درجات الصحة والوضوح .

ثالثاً: أنه عُنِي بربط الإعراب بالمعني والتفسير ، فما ناقض التفسير أو عارضه ، أو لم يكن مقبولا في معني الآية فإنه يعترضه، فمن ذلك : قوله : " وقال المهدوي وغيرُه التقدير في إعرابه: قَوْلٌ مَعْرُوفٌ أولى وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ، قال القاضي أبو محمد : وفي هذا ذِهَابٌ برونق المعنى ، وإنما يكون المقدر كالظاهر " [1] .

---

(١) المحرر الوجيز ٣٥٧/١ ، وينظر : – أيضا– ٤٦٥/١ .

ويقول –أيضاً– : عند قوله : { **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ** }[١] " وحكى المهدويُّ ومكي عن سيبويه والخليل : أن خبر الابتداء فيمن جعل (مَا) ابتداء على قراءة من فتح اللام، هو في قوله : {**مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ** }، ولا أعرفُ من أين حكياه ؛ لأنه مفسد لمعنى الآية لا يليق بسيبويه والخليل " [٢]

رابعاً : يتصرف ابن عطية – كثيراً– فيما ينقله عن الإمام المهدوي ، فينقل من بعض آرائه التي نقلها في المسألة ، علي اعتبار أنها رأي المهدوي ، بينما يوردها المهدوي في تفسيره من باب الإحاطة فقط دون ترجيحها .

خامساً: ذكر ابن عطية العلة النحوية في كثيرٍ من التعقيبات التي أخذها علي الإمام المهدوي[٣] ، مما جعل لهذه التعقيبات أهمية وقيمةً علمية ، ووجها مقبولا عند القارئ والباحث .

سادساً: ترك ابن عطية ذكر الدليل والتعليل في بعض تعقيباته ، وكان الأولي أن يبين عن حجته ، فذلك يجعل للمأخذ قوة وقيمة علمية [٤] .

سابعا: أن شخصية ابن عطية واضحة عند عرض الآراء ، فهو في كتابه كله يذكر الآراء ويناقش أصحابها فيما لا يوافقهم عليه ، وما هذه التعقبات إلا صورة تدل علي ذلك .

---

(١) سورة آل عمران : من الآية (٨١) .

(٢) المحرر الوجيز ٤٦٥/١ .

(٣) انظر : المسائل رقم : (٣ – ٥–٦) ، الفصل الأول .
والمسائل رقم : (٣–٥–٦) ، الفصل الثاني.

(٤) انظر : مسألة (٧) ، الفصل الثاني .

ثامناً : ثبت من خلال هذا البحث أن اعتراض ابن عطية ، وتعقبه للمهدوي كان ضعيفا في بعض المسائل النحوية[١] ، ولذلك لم أُوافقه فيها ، ومنها :

١- النصب علي الصرف في جواب الاستفهام [٢] .

٢- مجيء (كَانَ) بمعنى (صَارَ) [٣] .

٣- تعدي (ضَرَبَ) إلي مفعولين [٤] .

٤- إعراب (مَا) في قوله : {وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ }[٥] .

تاسعاً : كان ابن عطية محقا في اعتراضه وتعقبه علي المهدوي في إحدى عشرة مسألة ، كما قرر البحث ، منها :

١- مجيء (ظَنَّ) بمعنى (اليقين) [٦] .

٢- توكيد المضارع المنفي بـ : (لا) في قوله : (لاَ تُصِيْبَنَّ) [٧].

٣- مجيء صيغة (فَاعَلَ) للدلالة علي المشاركة . [٨]

٤- خبر المبتدأ (الَّذِيْنَ) في قوله : {وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ... } [٩] .

٥- جواب (إِذَا) في قوله : {حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ}[١]

---

(١) خمس مسائل نحوية ، جانبه فيها الصواب .
(٢) انظر : المسألة رقم (٢) ، الفصل الأول .
(٣) انظر : المسألة رقم (٤) ، الفصل الأول .
(٤) انظر : المسألة رقم (٥) ، الفصل الأول .
(٥) سورة البقرة : من الآية (٣٣) . وانظر : مسألة (١) ، الفصل (٢) .
(٦) انظر : المسألة رقم (١) ، الفصل الأول .
(٧) انظر : المسألة رقم (٣) ، الفصل الأول .
(٨) انظر : المسألة رقم (٦) ، الفصل الأول .
(٩) سورة البقرة : من الآية (٢٣٤) . وانظر : مسألة (٢) ، الفصل (٢) .

إلا أنه يؤخذ علي تعقيبات ابن عطية للمهدوي ما يأتي :

١- أن الإمام المهدوي يذكر أكثر من رأي في المسألة الواحدة ، ثم ينقده ابن عطية في رأي من هذه الآراء المنقولة ، وكان عليه أن يجعل المأخذ علي قائله الأول ، لا علي الإمام المهدوي ؛ لأنه ناقل لهذه الآراء في كتابه ، أو أن يجعل المأخذ علي المهدوي في أنه نقل قولا ضعيفا ولم يبين وجه الضعف فيه ، لا أنه قوله أو رأيه .

٢- بعض التعقيبات عنده لم يبين وجه النقد فيها ، فيقول : وهذا خطأ ، وهذا ضعيف ، دون أن يبين وجه الخطأ أو الضعف فيها ، وكان عليه أن يبين علة النقد فيها ، فذلك يجعل للمأخذ قوة وقيمة علمية .

وبعد :

فهذا ما استطعت أن أقوم به من جهد نحو هذا الموضوع ، آملاً أن أكون قد وُفِّقْتُ في إبراز هذه الفكرة في هذا البحث ، وأن أكون قد أثبتُّ أَن هذه المواضع كانت جديرة بالبحث والدراسة .

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (٢)

****

→→→

(١) سورة آل عمران : من الآية (١٥٢) . وانظر : مسألة (٥) ، الفصل (٢) .

(٢) سورة هود ، من الآية (٨٨) .

فِهْرِسُ المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

فهرس المصادر والمراجع

(أ) : **القرآن الكريم** : **جلَّ من أنزله** .

(ب) : **المطبوعات** .

الهمزة

١) **ابن عطية المفسر ومكانه من حياة المفسرين في الأندلس** ، رسالة ماجستير ، للباحث / عبد العزيز زهيري ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ١٩٦٠ م .

٢) **ارتشاف الضرب من لسان العرب** لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تح : د/رجب عثمان مُحَمَّد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة د . ت .

٣) **إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس** (ت : ٣٣٨هـ) ، تح : د/ زهير غازي زاهر ، ط: الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ، الناشر : مكتبة النهضة العربية .

٤) **الأعلام** ، **للزركلي** الدمشقي (ت : ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط : الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م .

٥) **الإغفال** ، **لأبي علي الفارسي** ، (ت : ٣٧٧هـ) ، تح : د/ عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم – الناشر : المجمع الثقافي ، أبو ظبي – الإمارات ٢٠٠٣م .

٦) **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، لعلي بن يوسف القفطي (ت : ٦٤٦هـ) ، المكتبة العصرية بيروت ، ط : (الأولى) ، ١٤٢٤ هـ .

٧) **الإنصاف في مسائل الخلاف** لأبي البركات الأنباري ت: (٥٧٧هـ) تح : مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، ط : الرابعة ١٩٦١م .

٨) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام الأنصاري ، ت: (٦٧١هـ) ، تح : مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية – صيدا بيروت .

٩) **إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات** ، للعكبري (ت : ٦١٦هـ) – دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان .

الباء

١٠) **البحر المحيط** ، لأبي حيان (ت :٧٤٥هـ) ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ، ط : (الأولى) ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .

١١) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، للسيوطي (ت : ٩١١هـ) تح : مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا .

١٢) **البيان في غريب إعراب القرآن** ، للأنباري ، (ت : ٥٧٧ هـ) ، تح : د/ طه عبد الحميد طه – مراجعة مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .

١٣) **البيان والتبيين** ، للجاحظ (ت : ٢٥٥هـ) تح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط : الخامسة ، ١٤٠٥ هـ .

التاء

١٤) **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ، لابن قَايْماز الذهبي ت : (٧٤٨هـ) تح : عمر عبد السلام التدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط : الثانية ١٩٩٣م .

١٥) **التبيان في إعراب القرآن** ؛ لأبي البقاء العكبري (ت :٦١٦هـ)، تح : علي مُحَمَّد البجاوي ، الناشر: عيسي البابي الحلبي وشركاه .

١٦) **التبيان في تفسير القرآن** ، للإمام الطوسي (ت : ٤٦٠هـ) ، تح : أغا بزرك الطهراني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، (د. ت) .

١٧) **التحصيل لفوائد التفصيل الجامع لعلوم التنزيل** ، حقق في عدة رسائل جامعية ، وطبع في وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية ، بدولة قطر عام ٢٠١٤ م .

١٨) **تذكرة الحفاظ** ، لابن قَايْماز الذهبي (ت : ٧٤٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط : (الأولى) ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م .

١٩) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ، لأبي حيان الأندلسي ، (ت : ٧٤٥هـ) ، تح : د/ حسن هنداوي ، دار القلم دمشق – و دار كنوز اشبيليا .

٢٠) **التسهيل لعلوم التنزيل** ، لابن جزي الكلبي (ت : ٧٤١هـ) ، تح : مُحَمَّد سالم

هاشم، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : (الأولي) ١٩٨٥ م .

٢١) **التصريح بمضمون التوضيح في النحو** للشيخ خالد الأزهري ت (٩٠٥هـ) تحقيق : مُحَمَّد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، ط : الأولى ٢٠٠٠م .

٢٢) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، ت (٧٤٩هـ) تح : أ.د/عبد الرحمان علي سليمان ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، ط : الأولى ٢٠٠١ م .

٢٣) **تعليق الفرائد علي تسهيل الفوائد** ، للدماميني (ت : ٨٣٧هـ) ، تح : د/مُحَمَّد بن عبدالرحمان بن مُحَمَّد المفدي ، د . ط ، د . ت .

الجيم

٢٤) **جامع البيان عن تأويل آي القرآن** ، للطبري ، (ت : ٣١٠هـ) ، تح : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي – دار هجر ، ط : (الأولى)، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٢٥) **الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي** ، (ت :٦٧١هـ) ، تح : د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، ط : (الأولى)، ٢٠٠٦م .

٢٦) **الجنى الداني في حروف المعاني** ، للمرادي ، (ت : ٧٤٩هـ) ، تح : د/ فخر الدين قباوة، أ / مُحَمَّد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : (الأولى) ١٩٩٢م .

الحاء

٢٧) **حاشية الصبان على شرح الأشموني** لألفية ابن مالك ، لأبي العرفان مُحَمَّد علي الصبان ت (١٢٠٦هـ) ، تح : طه عبد الرؤوف سعد ، الناشر : المكتبة التوفيقية القاهرة ، (د . ت)

٢٨) **الحجة للقراء السبعة للفارسي** ، (ت : ٣٧٧هـ)، تح : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي ، الناشر دار المأمون للتراث ، (د . ت) .

٢٩) **الحيوان** ، للجاحظ ، (ت : ٢٥٥هـ) ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة : (الثانية) ، عام : ١٤٢٤ هـ

الخاء

٣٠) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، للبغدادي ، ت (١٠٩٣هـ) ، تح : عبد السلام مُحَمَّد هارون الناشر : مكتبة الخانجي – بالقاهرة ، د . ت .

٣١) **الخصائص** ، لابن جني الموصلي (ت : ٣٩٢هـ) ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة ، د . ت .

الدال

٣٢) **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، للسمين الحلبي (ت : ٧٥٦هـ) ، تح : د/ أحمد مُحَمَّد الخراط ، دار القلم – دمشق ، (د . ت) .

٣٣) **ديوان دريد بن الصمة** ، تح : د،عمر عبدالرسول ، الناشر : دار المعارف . د . ت .

٣٤) **ديوان الشريف الرضي** ، مطبوعات وزارة الإرشاد الاسلامي ، بالتعاون مع مؤسسة نهج البلاغة ط١ ١٤٠٦هـ .

٣٥) **ديوان امرئ القيس**، تح: مُحَمَّد أبوالفضل ابراهيم ، دار المعارف – القاهرة ، ط: الخامسة (د. ت)

٣٦) **ديوان معن بن أوس** ، **تح** : **شوارتر** – **ليبزج ١٩٥٣ م .**

٣٧) **ديوان النمر بن تولب القيسى** ، ضمن شعراء إسلاميون تحقيق : نورى حمودى – عالم الكتب ، بيروت .

الراء

٣٨) **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني** ، للآلوسي ، (ت : ١٢٧٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان (د . ت) .

الزاي

٣٩) **زاد المسير في علم التفسير** ، للجوزي (ت : ٥٩٧هـ)، تح : عبد الرزاق المهدي ،

الناشر : دار الكتاب العربي– بيروت ، ط : (الأولى) ، ١٤٢٢ هـ .

السين

٤٠) **سير أعلام النبلاء**، لابن قَايْماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، دار الحديث– القاهرة ٢٠٠٦ م .

الشين

٤١) **شرح الأشموني** ، المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، تح : مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، ط : (الأولى) ١٩٥٥م .

٤٢) **شرح الألفية ، لابن الناظم** ، (ت : ٦٨٦هـ) ، تح : مُحَمَّد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، ط : (الأولى) ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .

٤٣) **شرح التسهيل** ، لابن مالك ، (ت : ٦٧٢هـ) ، تح : د/ عبد الرحمن السيد ، د/ مُحَمَّد بدوي المختون ، الناشر : دار هجر للطباعة والنشر ، ط : (الأولى) ١٩٩٠م .

٤٤) **شرح جمل الزجاجي لابن عصفور** ، (ت : ٦٦٩هـ) ، الشرح الكبير ، تح : د/ صاحب أبو جناح .

٤٥) **شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي** ، تحقيق : مُحَمَّد نور الحسن ، ومُحَمَّد الزفزاف ، ومُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، ١٤٠٢هـ

٤٦) **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك (ت : ٦٧٢هـ) ، تح : د/ عبد المنعم أحمد هريدي – الناشر: دار المأمون للتراث ، ط : (الأولى) ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٤٧) **شرح كتاب سيبويه** ، للسيرافي (ت : ٣٨٥هـ) ، تح : د/ مُحَمَّد الربَّح هاشم ، دار الجيل –بيروت، ط : (الأولى) ، ١٩٩٦م .

٤٨) **شرح المفصل لابن يعيش** ، (ت : ٦٤٣هـ) ، بعناية مشيخة الأزهر ، الطباعة المنيرية – بالقاهرة .

٤٩) **شرح الهداية في القراءات** ، لابن عمار المهدوي (ت :٤٤٠هـ) ، تح : د/حازم سعيد

حيدر ، مكتبة الرشد ، بالرياض ١٤١٥ هـ .

٥٠) **شواذ القراءات للكرماني** ، تح : شمران العجلي ،الناشر : مؤسسة البلاغ– بيروت (د. ت) .

الصاد

٥١) **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس** ، **وعلمائهم** ، **ومحدثيهم** ، لابن بشكوال (ت: ٥٧٨ هـ) ، تح: د/بشار عواد معروف ، دار الغرب الاسلامي – تونس ، (ط/١) عام ٢٠١٠ م .

الغين

٥٢) **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري (ت : ٨٣٣هـ) ، مكتبة ابن تيمية ، عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر .

٥٣) .

الفاء

٥٤) **فتح البيان في مقاصد القرآن** ، لصديق خان ، (ت : ١٣٠٧هـ) ، عني بطبعه : عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، (د. ت) .

٥٥) **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، لـ: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: ٧٦١هـ) ، المحقق: حسن موسى الشاعر ، الناشر: دار البشير – عمان الطبعة : الأولى، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م .

٥٦) **فهرسة ابن عطية** ، **تح**: مُحَمَّد أبو الأجفان ، الناشر : دار الغرب الإسلامي – بيروت لبنان ، الطبعة الثانية ١٩٨٣ م .

القاف

٥٧) **قواعد المطارحة في النحو** ، لابن إياز البغدادي (ت : ٦٨١هـ) ، حققه : د/ياسين أبو الهيجاء وآخرون ، الناشر : دار الأمل – إربد ، الأردن ، ٢٠١١م .

الكاف

٥٨) **الكامل في اللغة والأدب** ، للمبرد ، (ت : ٢٨٥هـ) ، المحقق : محمد احمد الدالي ، الناشر : مؤسسة الرسالة ، ط : الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .

٥٩) **الكتاب لسيبويه** ، (ت :١٨٠هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، ط : الثالثة – ١٩٨٨م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٦٠) **كتاب السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ت (ت:٣٢٤هـ) ، تح : شوقي ضيف ، دار المعارف مصر ، ط الثانية ١٤٠٠هـ .

٦١) **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، للمنتجب الهمذاني ، (ت : ٦٤٦هـ) ، تح : محمد نظام الدين الفُتَيّح ، الناشر : مكتبة دار الزمان ، ط : (الأولى) ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م .

٦٢) **الكشاف للزمخشري** (ت : ٥٣٨هـ) تح : الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود ، الشيخ /علي محمد معوض – مكتبة العبيكان ، ط : الأولى ١٩٩٨م .

٦٣) **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها** ، لمكي بن أبي طالب القيسي ت (٤٣٧هـ) ، تح : د/ محمد الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق .

٦٤) **الكشف والبيان عن تفسير القرآن** ، للثعلبي (ت : ٤٢٧هـ) ، تح: الإمام أبي محمد بن عاشور دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان ، ط : (الأولى) ٢٠٠٢ م .

٦٥) **الكناش في النحو والصرف** ، **لأبي الفداء** تحقيق : رياض ابن حسن الخوّام ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، ١٤٢٠هـ

اللام

٦٦) **اللباب في علوم الكتاب** ، لابن عادل الدمشقي (ت : ٧٧٥ هـ) ، تح : الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، لبنان ، ط : (الأولى) ١٩٩٨ م .

٦٧) **لسان العرب** ، لابن منظور الأنصاري (ت٧١١هـ) دار صادر– بيروت/ط:الثالثة١٤١٤هـ.

الميم

٦٨) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، لابن عطية ، (ت : ٥٤٦هـ) ، تح : عبد السلام عبد الشافي مُحَمَّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط : (الأولى) ٢٠٠١م .

٦٩) **مختصر في شواذ القراءات** ، لابن خالويه ، (ت : ٣٧٠هـ) ، مكتبة المتنبي– القاهرة ، (د.ت) .

٧٠) **مختار الصحاح** ، للشيخ زين الدين مُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، (ت: ٦٦٦هـ) ، ط: دار الحديث – القاهرة ٢٠٠٣م .

٧١) **المساعد على تسهيل الفوائد** لابن عقيل ، تحقيق وتعليق د/ مُحَمَّد كامل بركات – دار الفكر بدمشق ط : عام ١٩٨٠م .

٧٢) **مشكل إعراب القرآن الكريم** ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) ، تح : أ.د/ حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة والنشر ، ط : (الأولى) ٢٠٠٣م .

٧٣) (**معالم التنزيل**) **للإمام البغوي (ت : ٥١٦هـ) ، تح : محمد عبد الله النمر وآخرين ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٩٠٤ هـ .**

٧٤) **معاني القرآن** ، **للأخفش** (ت : ٢١٥هـ) ، تح : د/ هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط : (الأولى) ١٩٩٠م .

٧٥) **معاني القرآن** ، **للفراء** (ت : ٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف ، ومُحَمَّد علي النجار ، الناشر : دار المصرية للتأليف والترجمة – بمصر ، ط : (الأولى) د . ت .

٧٦) **معاني القرآن وإعرابه** ، **للزجاج** (ت : ٣١١هـ) ، تح : د/عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، ط: (الأولى) ١٩٩٨م .

٧٧) **المعجم في أصحاب أبي علي الصفدي** ، لابن الأبار ، طبعة مدريد ، المكتبة العربية

الأسبانية ١٨٨٤م .

٧٨) **معجم المؤلفين** ، لرضا بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت : ١٤٠٨هـ) الناشر: مكتبة المثنى – بيروت ، دار إحياء التراث العربي بيروت .

٧٩) **معجم مقاييس اللغة** ، لابن فارِس ، (ت : ٣٩٥هـ) ، تح : عبد السَّلام مُحَمَّد هَارُون ، ط : دار الفكر ، ١٩٧٩م .

٨٠) **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لابن قَايْماز الذهبي ، دار الكتب العلمية ، ط : (الأولى) ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م .**

٨١) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تح : د / عبد اللطيف الخطيب ، السلسلة التراثية ، عام ٢٠٠٠م .

٨٢) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري ، تح : د / مُحَمَّد محيي الدين عبدالحميد ، السلسلة التراثية ، عام ٢٠٠٠ م .

٨٣) **مفاتيح الغيب** (التفسير الكبير) ، لفخر الدين الرازي (ت : ٦٠٦هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط : (الثالثة) ، ١٤٢٠هـ .

٨٤) **المقتضب للمبرد** ، (ت : ٢٨٥هـ) ، تح : مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب – بيروت .

٨٥) **منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم** ، رسالة ماجستير للدكتور : عبد الوهاب فايد –كلية أصول الدين – جامعة الأزهر / منشورات المكتبة العصرية بلبنان ١٣٩٣هـ .

النون

٨٦) **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، لأحمد بن مُحَمَّد المقري التلمساني (ت: ١٠٤١هـ)، تح: إحسان عباس ، دار صادر– بيروت – لبنان ، الجزء : (٢) ، ط : (الأولي) ، ١٩٩٧م.

٨٧) **النكت في القرآن الكريم** (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) لعلي بن فَضَّال المُجَاشِعِي

(ت : ٤٧٩هـ) ، تح : ابراهيم الحاج علي ، مكتبة الرشد – الرياض ، ط : (الأولي) – ٢٠٠٦م .

٨٨) (**النكت والعيون**) لأبي الحسن الماوردي (ت : ٤٥٠هـ) ، تح : السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان (د. ت).

الهاء

٨٩) **هجاء مصاحف الأمصار** ، للمهدوي تح : د.حاتم الضامن ، دار ابن الجزري ١٤٣٠هـ .

٩٠) **الهداية إلى بلوغ النهاية** ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ) ، تح : مجموعة من الباحثين ، الناشر : كلية الدراسات العليا ، جامعة الشارقة ، ط : (الأولى) ٢٠٠٨ م .

٩١) **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين** ، للبغدادي (ت : ١٣٩٩هـ) طبع في استانبول ١٩٥١ ، أعادت طبعه بالأوفست : دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان .

٩٢) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي** ، ت (٩١١هـ) تح : أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، ط : الأولى ١٩٩٨م .

الواو

٩٣) **الوافي بالوفيات** ، للصفدي (ت : ٧٦٤هـ) تح : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث، بيروت – لبنان ، عام النشر : ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م .

****

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١-	**الملخص**	٤١٨
٢-	Abstract	٤١٩
٣-	**المقدمة**.	٣٢٠
٤-	**التمهيد** : **وعنوانه** (**التعريف بالمهدوي وابن عطية**) **ويشتمل علي مطلبين** :	٤٢٤
٥-	**المطلب الأول** : **الإمام المهدوي حياته** ، **وآثاره** ، **بإيجاز** .	٤٢٥
٦-	**المطلب الثاني** : **القاضي ابن عطية** ، **حياته** ، **وآثاره** ، **بإيجاز** .	٤٣٣
٧-	**الفصل الأول** : **وعنوانه** : " **تعقبات ابن عطية في الأحكام النحوية** " :	٤٣٩
٨-	**الفصل الثاني** : **وعنوانه** : " **تعقبات ابن عطية في الأعاريب القرآنية** "	٤٦٥
٩-	**الخاتمة** :	٥٠٢
١٠-	**قائمة المصادر والمراجع** :	٥٠٧
١١-	**فهرس الموضوعات** :	٥١٨

****